

صندوق الثقة الاستثماري أصبح مطلباً لترسيخ مؤسسية بورصة الكويت

السوق لا يحتاج سيولة... بل ثقة ومبادرات نوعية

عوائد متحفظة قليلة المخاطر مضمونة سنوياً بين 6% إلى 10%

طويلة الأجل، في وقت التداعيات يكون بمثابة صندوق إدارة أزمات، وخلال وقت الراج الاقتصادي سيحقق أرباح قياسية من التوزيعات والعائد على الاستثمار. ثمة إجماع على أن السوق بمقوماته الحالية ليس في حاجة إلى سيولة لكنه في حاجة إلى جرعات ثقة، خصوصاً وأنه تحت وطأة التداعيات لا زالت الشركات المدرجة تبادر باستثمار أموالها، والبنوك تمويل الفرص الاستثمارية، وحتى اليوم وغداً التوزيعات النقدية متواصلة. السوق في حاجة إلى عمق أكثر مؤسسية لا سيما في ظل فرص مضمونة قليلة المخاطر يمكن أن تمنح عوائد تتراوح بين 6% إلى 10% وربما أكثر. الصندوق فرصة في هذه المرحلة.

صعيد السيولة اليومية، التي تشهد مد وجذر بنسب تصل في بعض الأحيان إلى 40 و50% ما بين الارتفاع والانحسار، هي مؤشرات تؤكد أن السوق برغم الثقل المؤسسي الحالي، لكنه غير كافي ويحتاج لأدوات تكميلية مستقلة. متى يمكن أن يتم إطلاق «صندوق الثقة الاستثماري» كصندوق جامبوا برأسمال مفتوح حتى 5 مليار دينار، التي تناهز نحو 9% من القيمة السوقية للسوق حالياً، ويتم البدء بما قيمته 2 إلى 2.5 مليار دينار كويتي، كنواة استثمارية مؤسسية راسخة، بشراكة بين القطاعين الخاص والعام، ممثلاً في هيئة الاستثمار، يقوم على أسس استثمارية ويعمق من تجربة السوق ويرسخ الثقة، ويعمل وفق منهجية استثمارية

في الوقت الذي تتميز فيه بورصة الكويت بالعديد من مواطن القوة، لكن تثبت التجارب المتتالية التي تتواكب مع أي أزمة أو تداعيات أن هناك فجوة تحتاج أن يتم إغلاقها، وهي تتعلق بترسيخ الثقة وتعزيز النهج الاستثماري المؤسسي طويل الأجل. في السوق فرص سريعة العوائد ومتوسطة وطويلة. على سبيل المثال إحدى الشركات العقارية التي ستقوم بتوزيع أرباح نقدية خلال أيام قليلة يمكن أن يجني منها المستثمر 3.225% مقارنة مع عائد الفائدة لعام، مع إمكانية تبديل المركز الاستثماري، وهكذا هناك فرص تتصاعد عوائدها بمعدلات أكبر. في ضوء حالة التذبذب التي يشهدها السوق والفجوات على

(شركات البورصة... المناقصات الحكومية تتدفق)

مناقصة مرتقبة لشركة الاتصالات المتنقلة

من المرتقب إقرار مناقصة لصالح شركة الاتصالات المتنقلة بقيمة 320 ألف دينار، لمطابقتها الشروط الفنية، وذلك لتطوير البنية التحتية لأنظمة الاتصالات بقوة الإطفاء العام، حيث ينتظر تجديد التأمين الأولى من جانب الشركة خلال 10 أيام.

النخيل للإنتاج الزراعي ترسية بقية 1.320 مليون

تمت الموافقة على ترسية بند شراء وتوريد لقاحات وأدوية بيطرية على شركة النخيل للإنتاج الزراعي، كعرض وحيد، وذلك بقيمة 1.320 مليون دينار كويتي.

الأهلية للتأمين: مناقصة بقيمة 3.373 مليون دينار

تمت الموافقة على ترسية مناقصة على الشركة الأهلية للتأمين بقيمة تبلغ 3.373 مليون دينار كويتي، وذلك لعلاج أعضاء قوة الإطفاء العام لمدة عامين، حيث جاء عرض الشركة الأقل سعراً في المنافسة التي كانت بين شركات التأمين.

المستثمرون الأجانب والمحترفون والنخبة الاستثمارية المؤسسية طويلة الأجل تستهدف السوق الأول للعوائد، فمتى يمكن أن تكون التوزيعات النقدية والعوائد على الاستثمار هي المعيار الأول بعيداً عن القيمة السوقية ومدة الإدراج ومعدلات ونسب الدوران للسهم كشرط لمعدلات السيولة، والتي تعتبر أيسر وأبسط الشروط، خصوصاً وأن الجدد لم يحظوا بالإقبال المنتظر، حيث تتراوح نسب الملكية في بعض الأسهم الجديدة بين 1.04% و0.82%. مراجعة الشروط وتأهيل كيانات أخرى أعلى عوائد هي لمصلحة السوق من جهة جذب السيولة المؤسسية. العبرة في العوائد والتوزيعات، وليس القيمة السوقية التي يمكن اصطناعها بالمضاربات والتدوير.

متى يتم تحسين شروط السوق الأول وفق التوزيعات والعوائد؟

182.6 مليون خسارة البورصة في افتتاح الأسبوع

القطاع الخاص يبادر بضخ استثمارات جديدة والبنوك تمول



القيمة السوقية 52.5 مليار دينار والسيولة بين مد وجذر

| كتب محمود محمد:

ثبات أو زيادة، حيث يعزز المطلعين بشكل متواصل ملكياتهم كلما سنحت الفرصة أو توافرت فوائض مالية يتم توجيهها إلى أسهم ضمن شركات المجموعة، ما يعزز ويرسخ الثقة أكثر، علماً أن مثل هذه المبادرات ذات أثر نفسي كبير.

خسرت البورصة أمس 182.6 مليون دينار كويتي، واغلقت القيمة السوقية عند 52.533 مليار دينار، وبلغت قيمة التداولات 68.651 مليون دينار، وارتفعت أسعار أسهم 51 شركة وتراجعت أسعار 64 شركة وتراجعت قيمة التداول 39.4% وكمية الأسهم 36.9% والصفقات 29%.

وتراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.46%، وانخفض «العام» بنحو 0.35%، بينما ارتفع «الرئيسي 50» بـ 0.14%، و نما «الرئيسي» بـ 0.20% عن مستوى الخميس الماضي.

وشهدت الجلسة ارتفاع 8 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ 6.85% بينما تراجع 5 قطاعات على رأسها الطاقة بـ 2.16%.

أكثر من القرارات المؤسسية.

تراجع السوق في جلسة أو أكثر ليس معياراً أو دليلاً على أي سلبية آنية أو مستقبلية تخص الوضع المالي للدولة أو الشركات. بالنسبة للوضع المالي فالكويت من الدول التي تتمتع بقوة مالية حتى وإن واجهت تحديات على صعيد تصدير النفط، لكن مصادر السيولة مرنة ويمكن عبور المرحلة. المناقصات مستمرة، وهي تعتبر شريان حياة بالنسبة للشركات سواء المدرجة أو غير المدرجة.

وفي هذا الصدد أشارت مصادر استثمارية إلى أن الشركات الجيدة، وليست الورقية، لديها أرصدة ومصدات مالية متنوعة تلجأ إليها لعمل خليط ومزيج من السيولة وتوجيهها للفرص لتقليص الأكلاف من جهة، ومن جهة أخرى بناء استثمارات جديدة قد تكون بأسعار منخفضة أو بخصم وفقاً لظروف التقييم ومعطيات الأوضاع الجيوسياسية، حيث أنه مع تباين وجهات النظر تبرز العديد من الفرص. يبقى التأكيد على أن ملكيات كبار الملاك تشهد

بعد بداية إيجابية أمس في افتتاح تعاملات الأسبوع، غيرت مؤشرات البورصة اتجاهاتها بسبب عمليات بيع، لكن الأجواء كانت إيجابية عموماً على صعيد النظرة الاقتصادية للشركات والقطاع الخاص عموماً، وسط التحديات الجيوسياسية والاقتصادية العامة. لكن بنظرة عامة الشركات تواصل ضخ وتنويع استثمارات في فرص محلية وبتمويل مصرفي وباستخدام جزء من النقد المتوفر في الشركة كاحتياطات وغيرها.

تحركات الشركات نحو اقتناص فرص أو ضخ المزيد من السيولة تعكس ثقة القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي وتؤكد على النظرة الإيجابية.

لكن وفقاً لمراقبين، السوق يحتاج إلى ثقة أكثر وعمق مؤسسي وصناعة سوق محترفة، خصوصاً وأن نحو 30% من السوق أفراد، وتحركات الأفراد دائماً تتسم بالتردد والخوف، وتتأثر قراراتهم نفسياً

الكويت تنضم لاتفاقية الأطراف المتعددة لتطبيق إجراءات منع تآكل الوعاء الضريبي

متعدد الأطراف، ولما كانت هذه الاتفاقية تحقق مصلحة دولة الكويت ولا تتعارض مع التزاماتها الدولية وطلبت وزارة المالية الانضمام إليها، أعد مشروع المرسوم بقانون بالموافقة على انضمام الكويت لها.

من الخطوات التنظيمية لهذه الاتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل، كما تؤدي إلى إتاحة الفرصة لعدم الخضوع للضريبة أو الخضوع لضريبة منخفضة باستخدام التهرب الضريبي، وتحسن من تسوية المنازعات، وتحويل دون استخدام الاتفاقية نتيجة بعض الإجراءات المختلفة المهجنة.

الصناعية بل أيضاً على الاقتصاديات الناشئة والدول النامية.

وإقراراً بأهمية ضمان خضوع الأرباح للضريبة في المكان الذي يتم فيه مزاولة أنشطة اقتصادية ذات طبيعة جوهرية يتم من خلالها توليد الأرباح وتحديد القيمة.

وترحيباً بحزمة الإجراءات التي تم إعدادها بمعرفة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين بعنوان "تآكل الوعاء وتحويل الأرباح"، ووعياً بضرورة ضمان التنفيذ السريع والمنتسق والمتناغم للإجراءات المرتبطة بتآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح في الإطار

تمت الموافقة رسمياً على انضمام دولة الكويت إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف لتطبيق الإجراءات المرتبطة بالاتفاقيات الضريبية لمنع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

وجاء في المذكرة الإيضاحية: اعترافاً من الحكومات التي تفقد جزءاً جوهرياً من إيرادات ضريبة الشركات بسبب التخطيط الضريبي الدولي الضار، الذي له تأثير يتمثل في التحويل الصوري للأرباح إلى أماكن تكون فيها هذه الأرباح غير خاضعة للضريبة أو خاضعة لضريبة منخفضة.

وإدراكاً منهم أن تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح يعد أمراً ملحاً ليس فقط على الدول

إفصاحات البورصة

«صناعات»: 5.7 ملايين أرباح إعادة تصنيف وطنية مواد البناء

واعتباراً من الربع الثاني من عام 2026، سيتم المحاسبة عن الاستثمار المتبقي في شركة الصناعات الوطنية والبالغ 21% وفقاً لطريقة حقوق الملكية ضمن البيانات المالية المجمعة للشركة.

وفيما يتعلق بالأثر على شركة إيكاروس للصناعات النفطية، بينت أن الملكية الفعلية لمجموعة الصناعات الوطنية القابضة في إيكاروس انخفضت من نحو 72.5% إلى 65% نتيجة انخفاض الملكية غير المباشرة البالغة 7% والمملوكة من خلال شركة الصناعات الوطنية.

ورغم هذا التراجع، أكدت الشركة أنها لا تزال تمارس السيطرة على شركة إيكاروس؛ وبالتالي ستظل مصنفة ومجمعة كشركة تابعة ضمن بياناتها المالية.

كما توقعت الشركة تسجيل ربح من إعادة تصنيف شركة الصناعات الوطنية كشركة زميلة، حيث يقدر الربح الناتج عن انخفاض نسبة الملكية بنحو 5.7 مليون دينار؛ وذلك ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2026.

كشفت شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة الأثر المالي لقيامها بتوزيع أرباح عينية بواقع 4 أسهم من شركة الصناعات الوطنية مواد البناء (شركة تابعة) مقابل كل 100 سهم مملوك في شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة (الشركة الأم)؛ وذلك بإجمالي 101.22 مليون سهم من أسهم شركة الصناعات الوطنية المملوكة للشركة الأم.

تم إعادة تصنيف الاستثمار في شركة الصناعات الوطنية من استثمار في شركة تابعة إلى استثمار في شركة زميلة، حيث انخفضت ملكية المجموعة فيها من 51% لتصبح 21% بتاريخ اليوم الذي تم فيه توزيع الأسهم العينية على المساهمين؛ وذلك وفقاً لنموذج الإفصاح عن استحقاقات الأسهم والمفصّل عنه سابقاً. وفي التفاصيل، أشارت الشركة إلى أنه بعد عملية توزيع الأسهم، انخفضت نسبة ملكية مجموعة الصناعات الوطنية القابضة في شركة الصناعات الوطنية من 51% إلى نحو 21%؛ وعليه لن يتم تجميع نتائجها المالية كشركة تابعة بعد الآن، وسيتم إعادة تصنيفها كشركة زميلة.

«بيت الاستثمار الخليجي» تشتري عقار استثماري بقيمة 2.35 مليون دينار

شركة استثمار تشتري عقار استثماري في المنقف

من المنتظر أن تحسم شركة استثمار شراء عقار استثماري في منطقة المنقف، وسيتم إتمام الصفقة إفصاح رسمي. بعد أن تم الاتفاق بشكل شبه نهائي، فقط منتظر الخطوة الأخيرة.

خبر الاقتصادية المنشور في عدد أمس الأحد 7 يونيو

أعلنت شركة بيت الاستثمار الخليجي توقيع عقد شراء عقار استثماري في دولة الكويت بقيمة 2.35 مليون دينار كويتي.

تمويل الصفقة تم عبر الحصول على تسهيلات مصرفية من أحد البنوك الإسلامية في الكويت بقيمة 1.65 مليون دينار، إلى جانب تمويل ذاتي بقيمة 700 ألف دينار من رصيد النقد المتاح لديها.

وأضافت أنها بصدد استكمال الإجراءات اللازمة مع الجهات المختصة خلال الأيام القليلة المقبلة.

وأوضحت أن الصفقة ستعكس على مركزها المالي من خلال زيادة الاستثمارات العقارية بقيمة 2.35 مليون دينار كويتي.

«عقارات الكويت» تشتري «ايفا للفنادق» 1.44 مليون سهم في

أعلنت شركة ايفا للفنادق والمنتجعات شراء شركة عقارات الكويت 1.44 مليون سهم بها.

وتم ذلك التعامل في 4 يونيو 2026 عند سعر 0.845 و0.857 دينار للسهم الواحد، ووصل رصيد الأوراق المالية بعد ذلك التعامل الحالي نحو 37.79 مليون سهم.



«السور» تُعيد تشغيل محطة وقود بـ«المباركية»

التشغيل جاءت بعد الانتهاء من أعمال تمديد الكابلات الكهربائية. وأوضح «السور» أن إعادة تشغيل المحطة سوف يترتب عليها زيادة المبيعات خلال الفترة المقبلة.

أعلنت شركة السور لتسويق الوقود إعادة تشغيل محطة الوقود الكائنة في منطقة المباركية رقم 61. وقالت الشركة، إن عملية إعادة

«ميزان» شراء أرض في السعودية بقيمة 1.054 مليون دينار

مليون دينار كويتي. سيتم تسجيل قيمة الاستحواذ على الأرض في البيانات المالية كجزء من الأصول الثابتة في البيانات المالية الربع سنوية القادمة التي سيتم الإعلان عنها.

أعلنت شركة ميزان القابضة استحواذها من خلال شركة تابعة على قطعة أرض صناعية في المملكة العربية السعودية؛ وذلك مقابل إجمالي قيمة قدرها 12.9 مليون ريال سعودي (حوالي 1.054

الأميري

AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف. نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna

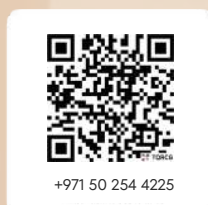
COLOMBO

DORMEUIL

DRAPERS



@ALAMIRIAE



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يغلق متراجعا 0.56% وسط هبوط شبه جماعي للقطاعات



أنهى مؤشر الأسهم السعودية الرئيسي (تاسي) تعاملات جلسة الأحد على تراجع نسبته 0.56%، فاقدًا 61.66 نقطة من قيمته، ليغلق عند مستوى 10,928.79 نقطة.

وشهدت الجلسة تفوقًا واضحًا للشركات الخاسرة التي بلغ عددها 177 شركة مقابل ارتفاع 75 شركة، في حين استقرت أسهم 18 شركة دون تغيير، وسط سيولة إجمالية بلغت 3.48 مليار ريال، بداول 185,98 مليون سهم.

واستهل المؤشر الجلسة عند مستوى 10,948.32 نقطة، وسجل أعلى نقطة له خلال التداولات عند 10,957.35 نقطة، بينما بلغ أدنى مستوى له 10,907.9 نقطة.

19 قطاعا باللون الأحمر

وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق 19 قطاعا باللون الأحمر، تصدرها قطاع المرافق العامة بنسبة 1.83%، وتراجع قطاع المواد الأساسية بنسبة 1.21% وهبط قطاع الاتصالات 0.89%، وبلغت خسائر قطاعي الطاقة والبنوك 0.6% و0.15% على التوالي.

واقصر اللون الأخضر على قطاعين فقط، تصدرهما قطاع السلع الرأسمالية بارتفاع نسبته 0.32%، وصعد قطاع التأمين بنسبة 0.26%.

تركات الأسهم

وفي قائمة الأسهم الأكثر انخفاضًا، سجل سهم جريز التراجع الأكبر بنسبة 3.96% ليغلق عند 15.54 ريال، تلاه سهم سماسكو بنسبة 3.57% عند 6.22 ريال، ثم المطاحن العربية بنسبة 3.48%، وتراجع سهم شركة الدواء بنسبة 2.55% ليغلق عند 45.86 ريال مسجلاً أدنى مستوى تاريخي له، وذلك تزامنا مع إعلان الشركة عن نتائجها المالية الأولية للربع الأول من عام 2026 وقرار مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن ذات الفترة.

أما في قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعًا، تصدر سهم محطة البناء المكاسب بنسبة 7.53% ليصل إلى 48.58 ريال، تلاه سهم الكابلات السعودية بارتفاع 5.60% عند سعر 166 ريال، كما صعد سهم دي بي اس بنسبة 4.04% مسجلاً قمة تاريخية جديدة عند 13.89 ريال، تزامنا مع تصدره قائمة

هيئة تطوير منطقة المدينة المنورة، كما أعلنت شركة الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة (مسك) عن استلام شركتها التابعة في دولة الإمارات خطاب ترسية من شركة كونادو الشرق الأوسط للأنابيب والصمامات. وعلى مستوى الأرقام القياسية، سجل سهم دي بي اس قمة تاريخية جديدة عند 13.89 ريال. وفي المقابل، سجلت عدة أسهم قيعانا تاريخية جديدة شملت صالح الراشد، أسمنت نجران، أسمنت الجنوب، مجموعة إم بي سي، وتسهيل. كما أغلقت أسهم أنابيب والباطين عند أعلى مستوياتها خلال 52 أسبوعا، بينما أغلقت أسهم الكثيري وبنان والماجدية وشركة الدواء عند أدنى مستوياتها خلال 52 أسبوعا.

الأسهم الأكثر نشاطا من حيث الكمية بنحو 18.27 مليون سهم.

الأعلى نشاطا

وبالنسبة للنشاط، تصدر سهم مصرف الراجحي قائمة السيولة بقيمة 258.19 مليون ريال مع ارتفاع طفيف بنسبة 0.08%، تلاه سهم دي بي اس بقيمة 254.28 مليون ريال، وحل سهم أرامكو السعودية ثالثا بسيولة بلغت 176.77 مليون ريال مع تراجع السهم بنسبة 0.59% ليغلق عند 27 ريال.

وشهدت الجلسة عدة إفصاحات جوهرية، حيث أعلنت الشركة السعودية للنقل الجماعي (سابتكو) عن استلام إشعار بترسية مشروع النقل العام في المدينة المنورة مع

بورصة قطر تنخفض بنسبة 0.30% والمؤشر يتراجع 30.74 نقطة

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأحد، على انخفاض؛ بضغط تراجع 5 قطاعات.

انخفض المؤشر العام للبورصة 0.30% فاقدًا 30.74 نقطة، عند مستوى 10305.12 نقطة، عن مستوى الخميس الماضي.

أثر على الجلسة تراجع 5 قطاعات، على رأسها قطاع العقارات بـ1.04%، بينما ارتفع قطاعا النقل والبضائع والخدمات الاستهلاكية بـ0.29% و0.04% على التوالي.

تراجعت السيولة إلى 309.53 مليون ريال، مقابل 335.09 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي، وانخفضت أحجام التداول عند 125.54 مليون سهم، مقارنةً بـ130.74 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 15.73 ألف صفقة، مقابل 19.38 ألف صفقة الخميس الماضي.

ومن بين 54 سهماً نشطاً، تقدم سهم «مساعدة» تراجعاً للأسهم البالغ عددها 35 سهماً بـ6.59%، بينما ارتفع سعر 19 سهماً على رأسها «دلالة» بـ9.98%، واستقر سهمين.

وجاء سهم «بنك الدوحة» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 18.4 مليون سهم، و سيولة بقيمة 52.04 مليون ريال.

الأسهم القيادية تقود مؤشر مسقط للتراجع بنسبة 1.8%

أنهى المؤشر العام لبورصة مسقط تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع، متراجعا بنسبة 1.86%، بإقفاله عند مستوى 7,515.14 نقطة، خاسرا 142.82 نقطة، مقارنةً بمستوياته بنهاية جلسة الخميس الماضي.

وتأثر المؤشر العام، بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الخدمات بنسبة 1.94%؛ بضغط سهم اسيايد للنقل البحري القيادي المتراجع بنسبة 6.12%، وتراجع سهم الغاز الوطنية القيادي بنسبة 4.59%.

وحد من تراجع قطاع الخدمات صادرة سهم بركاء لتحلية المياه للرابحين اليوم بنسبة 2.55%.

وتراجع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 1.03%؛ مع تقدم سهم الحسن الهندسية «قيد التصفية»، على المتراجعين بنسبة 12.5%، وتراجع صناعة مواد البناء القيادي بنسبة 8.54%.

وكان المالي أقل القطاعات تراجعاً اليوم بنسبة 0.91%؛ بضغط سهم الأنوار للاستثمارات القيادي المتراجع بنسبة 5.03%، وتراجع سهم بنك ظفار القيادي بنسبة 2.42%.

وارتفع حجم التداولات بنسبة 140.32%، إلى 122.16 مليون ورقة مالية، مقابل 50.83 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات بنسبة 107.62%، خلال الجلسة إلى 37.29 مليون ريال، مقارنةً بنحو 17.96 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.

وتصدر سهم بنك صحرار الدولي الأسهم النشطة حجماً اليوم بتداول 40.12 مليون سهم، فيما تصدر سهم بنك مسقط النشاط قيمةً بنحو 12.15 مليون ريال.

الفيدرالي يقلب الطاولة: هل تُرفع الفائدة مجدداً؟

بقلم - د. محمد جميل الشبشيري

Elshebsiry@outlook.com



كان الكثيرون يظنون أن عام 2026 سيشهد خفضاً تدريجياً لأسعار الفائدة، لكن الأسابيع الأخيرة حملت مفاجأة غير متوقعة. مسؤولون بارزون في الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بدأوا يخرجون عن صمتهم ليحذروا من سيناريو لم نكن نتوقعه: احتمال رفع الفائدة مجدداً. لماذا هذا التغيير المفاجئ؟ الجواب باختصار: التوترات الجيوسياسية والخوف من تضخم جامح.

من ارتفاع الدولار. أما إذا كنت مستثمراً في أسواق ناشئة، فعليك الحذر، لأن الدولار القوي يزيد أعباء ديونها المقومة بالدولار.

• ثالثاً: الذهب والعملات الرقمية - عادةً ما يتأثر الذهب سلباً بارتفاع الفائدة لأنه لا يدر عائداً، وكذلك البيتكوين والعملات الرقمية التي كانت ترتفع في بيئة الفائدة المنخفضة.

نصيحة بسيطة للمستثمر العادي:

• لا تتخذ قرارات متسارعة بناءً على خبر واحد.

• تأكد من تنويع استثماراتك (لا تضع كل أموالك في أسهم التكنولوجيا فقط).

• تابع أسبوعياً أسعار النفط وتصريحات مسؤولي الفيدرالي - هما مفتاح الصورة الكاملة.

• تذكر أن السوق قد يكون مبالغاً في ردود أفعاله أحياناً، فالهدوء والتفكير طويل الأجل غالباً ما ينتصران على الذعر.

الخلاصة التي تهتمك

قبل أسابيع قليلة، كانت الأسواق تراهن على أن 2026 ستكون سنة الخفض. لكن التقرير الجديد يظهر تحولاً خطيراً في لغة الفيدرالي. لم يعد الحديث عن "متى نخفض"، بل أصبح "هل نرفع مجدداً؟"

الرسالة الإنسانية هنا: نحن في فترة عدم يقين كبيرة. إذا كنت تخطط لشراء منزل أو سيارة أو حتى استثماراً كبيراً، فقد حان وقت الحذر. الفيدرالي نفسه لا يعرف ماذا سيفعل بعد شهر، فكل شيء مرهون بأسعار الطاقة ومدة التوترات الجيوسياسية.

العالم يتغير بسرعة، وما كان مؤكداً أمس أصبح احتمالاً بعيداً اليوم. الأيام القادمة ستكشف ما إذا كنا سنعود إلى زمن التضخم المرتفع، أم أن هذه مجرد مخاوف سرعان ما تتبدد.

وأويد رفع الفائدة.

• نيل كاشكاري كان أكثر وضوحاً: "أنا لا أدعو للرفع الآن، لكنني خائف حقاً من أن تفلت توقعات التضخم من أيدينا".

• جيفري شميد كان الأكثر تشدداً، ووصف التضخم بأنه "مرتفع جداً ومنذ فترة طويلة" - وهي رسالة غير مباشرة بأن الوقت قد حان لاستخدام كل الأدوات المتاحة، من رفع الفائدة إلى تقليص ميزانية الفيدرالي.

ماذا يراقبون الآن؟

ثلاثة أشياء فقط ستحدد مصير الفائدة: سعر النفط: هل سيستمر في الصعود أم سيستقر؟

التوترات الجيوسياسية: كم ستدوم؟ وهل ستتوسع؟

العدوى: هل سينتقل ارتفاع الطاقة إلى أسعار كل شيء؟ مثل الخبز، والنقل، والإيجارات، وحتى الأجور؟

ماذا يعني هذا للمستثمرين؟

إذا كنت من الذين يتابعون السوق أو لديك مدخرات في الأسهم أو الصناديق الاستثمارية، فهذا التحول مهم جداً لك.

• أولاً: سوق الأسهم - عادةً ما تنخفض الأسهم عندما يرفع الفيدرالي الفائدة، وخصوصاً أسهم شركات التكنولوجيا. لماذا؟ لأن هذه الشركات تعتمد على الاقتراض لتمويل نموها، والفائدة العالية تجعل ذلك مكلفاً. كذلك، عندما ترتفع الفائدة على السندات، يفضل بعض المستثمرين بيع الأسهم وشراء سندات أكثر أماناً بعوائد جذابة.

• ثانياً: الدولار - رفع الفائدة يجعل الدولار أقوى مقارنة بالعملات الأخرى. فإذا كنت تستثمر في أسهم أمريكية من خارج أمريكا، فأنت تستفيد

القصة باختصار

تخيل أنك تخطط لشراء منزل، وكنت تنتظر أن تنخفض الفائدة على القروض. وفجأة، تسمع أن البنك المركزي يفكر في رفع الفائدة بدلاً من خفضها. هذا ما يحدث الآن في أمريكا، لكن الأسباب أعمق من مجرد قرار مصرفي.

التوترات في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار الطاقة جعل مسؤولي الفيدرالي يقلقون من عودة التضخم بقوة. الأرقام الحقيقية مخيفة: مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي (PCE)، وهو المقياس المفضل لدى الفيدرالي للتضخم، قفز إلى 3.8% على أساس سنوي في أبريل 2026، بعد أن كان 3.5% في مارس. بينما كان هدفهم المعلن هو 2% فقط. أما مؤشر PCE الأساسي، الذي يستتني أسعار الغذاء والطاقة المتقلبة، فقد ارتفع إلى 3.3% في أبريل، مقارنة بـ 3.2% في مارس.

ماذا يعني هذا للإنسان العادي؟

لن نخدعكم بالمصطلحات المعقدة. ببساطة: إذا ارتفعت الفائدة، ستزيد أقساط قروض المنازل والسيارات، وستصبح بطاقات الائتمان أكثر تكلفة. قد تتراجع أرباح الشركات، مما يعني ضعفاً محتملاً في سوق العمل.

• الأهم: قد نرى دولاراً أقوى، لكن هذا يعني أيضاً أن مديونيات الدول الأخرى المقومة بالدولار تصبح أثقل، مما قد يؤثر على الاقتصادات العالمية.

ماذا قال المسؤولون؟

كل مسؤول عبّر عن قلقه بطريقة: • ميشيل بومان (نائبة رئيس الاحتياطي الفيدرالي) قالت بصراحة: إذا استمرت أزمة الطاقة للنصف الثاني من العام، فقد أغير رأيي



تقرير البنك الوطني عن أسواق النقد

البيانات المتشجدة واستمرار التوترات يعرزان سيناريو بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول

نمو وتيرة النشاط الصناعي الأمريكي بصورة واضحة



منذ مايو 2022، ومحققاً الشهر الخامس على التوالي من التوسع، في إشارة إلى تسارع وتيرة النشاط الصناعي الأمريكي بصورة واضحة. وارتفع مؤشر الطلبات الجديدة إلى 56.8، فيما صعد مؤشر الإنتاج إلى 54.3، وعادت طلبات التصدير إلى منطقة التوسع عند 50.6 للمرة الأولى منذ عدة أشهر، ما يعكس التحسن واسع النطاق الذي سجله الطلب دون ظهور مؤشرات على عمليات الشراء الاستباقية التي أثرت على القراءات السابقة. وفي المقابل، ما تزال الضغوط السعرية تمثل مصدر القلق الرئيسي، إذ سجل مؤشر الأسعار المدفوعة 82.1، متجاوزاً مستوى 80 للشهر الثاني على التوالي، بما يعكس استمرار تأثير ارتفاع تكاليف الطاقة على تضخم مدخلات الإنتاج الصناعي، في وقت ظلت فيه فترات تسليم الموردين عند مستويات مرتفعة بصورة ملحوظة. أما على صعيد التوظيف، فقد تحسن المؤشر إلى 48.6، لكنه ظل ضمن منطقة الانكماش للشهر الثاني والثلاثين على التوالي، ما يشير إلى أن الشركات تواصل استيعاب ارتفاع مستويات الإنتاج من خلال تحسين الإنتاجية والكفاءة التشغيلية بدلاً من زيادة أعداد العاملين. وبالنسبة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، فإن استمرار قوة النشاط الاقتصادي إلى جانب ترسخ الضغوط التضخمية على مستوى المدخلات يعزز مبررات الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير في الوقت الراهن.

أعلى قراءة له منذ أغسطس 2022، مع تصدر الديزل والبززين والنفط ومشتقاته قائمة العوامل الرئيسية المساهمة في الضغوط التضخمية. كما لم تسجل أي سلعة انخفاضاً في الأسعار للشهر الثاني على التوالي. وفي المقابل، تراجع مؤشر التوظيف إلى 47.9، مسجلاً الشهر الثالث على التوالي في منطقة الانكماش، حيث أشار المشاركون في المسح إلى وقف عمليات التوظيف وارتفاع كفاءة العمليات المدعومة بالذكاء الاصطناعي كأبرز العوامل المؤثرة على وتيرة التوظيف. ويؤيد اقتران تسارع النشاط الاقتصادي مع تنامي الضغوط السعرية في قطاع الخدمات إلى تعقيد احتمالات أي تحول قريب في توجهات مجلس الاحتياطي الفيدرالي نحو التيسير النقدي، كما يمثل أوضح إشارة حتى الآن إلى اتساع نطاق التضخم في الاقتصاد الأمريكي ليتجاوز قطاع الطاقة ويمتد إلى قطاع الخدمات، الذي يعد تاريخياً الأكثر صعوبة من حيث احتواء الضغوط التضخمية.

قال تقرير بنك الكويت الوطني عن أسواق النقد: استهلكت أسواق الأسهم الأمريكية تداولات الأسبوع الماضي مستندة إلى سلسلة من المكاسب التي استمرت على مدار تسع جلسات تداول متتالية، إذ سجل مؤشر ستاندرد أند بورز 500 مستويات قياسية جديدة مدفوعاً بزخم أرباح الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، إلى جانب التفاؤل الحذر بشأن احتمال تمديد وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران لمدة 60 يوماً. إلا أن هذا الزخم توقف يوم الأربعاء، بعدما أدت جولة جديدة من المواجهات العسكرية بين أميركا وإيران في مضيق هرمز إلى ارتفاع أسعار النفط بنحو 8%، وصعود عائدات سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات، فيما تراجع مؤشر داو جونز، في تذكير واضح بأن الهشاشة الجيوسياسية ما تزال تمثل أبرز مواطن الضعف بالنسبة للأسواق. وأغلقت الأسهم الأمريكية تداولاتها يوم الجمعة على تراجع، بعدما أظهرت بيانات الوظائف غير الزراعية إضافة 172 ألف وظيفة، متجاوزة التوقعات البالغة 85 ألف وظيفة. وعلى الرغم من إيجابية البيانات من الناحية الاقتصادية، إلا أنها أثرت سلباً على معنويات المستثمرين، إذ عززت من فرضية بقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول، ورفعت احتمالات إقدام مجلس الاحتياطي الفيدرالي على زيادة أسعار الفائدة مرة أخرى بحلول ديسمبر المقبل. كما أكدت بيانات مؤشر مديري المشتريات لقطاعي الصناعة والخدمات استمرار قوة النشاط الاقتصادي الأمريكي، إذ ارتفع مؤشر القطاع الصناعي إلى 54.0، في أعلى مستوى يسجله في أربعة أعوام، فيما تسارع وتيرة مؤشر قطاع الخدمات إلى 54.5%. إلا أن الضغوط السعرية ما تزال راسخة في كلا القطاعين، مع بقاء مؤشرات الأسعار المدفوعة فوق مستويات 70% و80%، ما يبذل أي مبررات تدعم توجه الاحتياطي الفيدرالي نحو تيسير السياسة النقدية على المدى القريب. وخارج الولايات المتحدة، بدت الصورة أكثر قتامة، إذ ارتفع معدل التضخم في منطقة اليورو إلى 3.2% على الرغم من تسجيل الاقتصاد نمواً هامشياً بنسبة 0.1% فقط خلال الربع الأول من العام، بينما تباطأ الاقتصاد الأسترالي ليسجل معدل نمو بنسبة 0.3% في الربع الأول من العام، متأثراً بتداعيات رفع بنك الاحتياطي الأسترالي لسعر الفائدة ثلاث مرات متتالية. وفي اليابان، أكد محافظ بنك اليابان كازو أويدا أن البنك المركزي سيتجاوز صدمة أسعار الطاقة الحالية، في حين ظل الدولار مستقراً فوق مستوى 158 ين ياباني على الرغم من التدخلات الحكومية في سوق الصرف بقيمة تقارب 70 مليار دولار. وفي أسواق الطاقة، عكس التذبذب المستمر في الفارق سعري بين مزيج خام برنت وغرب تكساس الوسيط، إلى جانب تحرك الأسعار بين 92 و98 دولار للبرميل تبعاً لتطورات التهدة أو التصعيد، واقع المشهد الحالي الذي يتسم بغياب الحل النهائي من جهة، وعدم الانزلاق إلى سيناريوهات كارثية من جهة أخرى، مع استمرار الضغوط الهيكلية على الأسواق. واختتمت الأسواق تداولات الأسبوع على تراجع من مستوياتها القياسية، في ظل استمرار ارتفاع عائدات السندات، وقوة الدولار، وتزايد قناعة المستثمرين بأن الاحتياطي الفيدرالي أصبح أقرب إلى رفع أسعار الفائدة مجدداً منه إلى خفضها، وهو تحول في التوقعات كان من الصعب تصور حدوثه في بداية العام 2026.

مفاجأة قوية في سوق العمل تدعم الدولار وتعزز سيناريو «الفائدة المرتفعة لفترة أطول»

جاءت بيانات الوظائف الأمريكية غير الزراعية لشهر مايو أقوى بكثير من التوقعات، إذ أضاف الاقتصاد الأمريكي 172 ألف وظيفة مقابل توقعات لم تتجاوز 85 ألف وظيفة، أي أكثر من ضعف التقديرات، وبما يقترب من قراءة أبريل المعدلة التي تم رفعها إلى 179 ألف وظيفة. والأهم من ذلك، قام مكتب إحصاءات العمل الأمريكي بمراجعة بيانات مارس ورفعها بمقدار 29 ألف وظيفة لتصل إلى 214 ألف وظيفة، كما تم تعديل بيانات أبريل بالزيادة بمقدار 64 ألف وظيفة لتبلغ 179 ألف وظيفة. ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي الوظائف المضافة خلال الشهرين بمقدار 93 ألف وظيفة مقارنة بالبيانات المعلنة سابقاً. وبذلك، ارتفع متوسط الوظائف المضافة خلال الأشهر الثلاثة الماضية إلى نحو 188 ألف وظيفة شهرياً، وهو مستوى يعكس استمرار متانة سوق العمل الأمريكي، خلافاً للتوقعات التي كانت تشير إلى تباطؤ تدريجي في وتيرة التوظيف. وجاءت المكاسب الوظيفية مدفوعة بصفة رئيسية بقطاع الترفيه والضيافة، والحكومات المحلية، والرعاية الصحية، في حين سجل قطاع الأنشطة المالية تراجعاً في التوظيف. واستقر معدل البطالة عند 4.3%، كما ظل معدل المشاركة في القوى العاملة دون

تحسن نشاط قطاع الخدمات الأمريكي على الرغم من تزايد الضغوط التضخمية

تحسنت قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات الصادر عن معهد إدارة التوريدات إلى 54.5 في مايو، وتجاوز التوقعات البالغة 53.7، ومسجلاً الشهر الثالث والعشرين على التوالي من التوسع في أكبر قطاعات الاقتصاد الأمريكي. كما قفز مؤشر نشاط الأعمال إلى 57.7%، فيما ارتفع مؤشر الطلبات الجديدة إلى 57.3، وهو أعلى مستوى يسجله منذ مطلع العام 2025، ما يعكس متانة الطلب الأساسي من المستهلكين والشركات على الرغم من تداعيات صدمة أسعار الطاقة. وفي الوقت ذاته، رفعت الشركات مستويات المخزون إلى مستويات تقترب من أعلى مستوياتها التاريخية، في إشارة إلى ثقتها باستمرار قوة الطلب خلال الفترة المقبلة. وعلى صعيد الأسعار، ارتفع مؤشر الأسعار إلى 71.3، مسجلاً

أمريكا الشمالية

تعافي النشاط الصناعي الأمريكي

قفز مؤشر مديري المشتريات الصناعي الصادر عن معهد إدارة التوريدات إلى 54.0 في مايو، مسجلاً أعلى قراءة له



تسارع وتيرة التضخم الكلي في منطقة اليورو إلى 3.2% على أساس سنوي في مايو

تباطؤ نمو الاقتصاد الأسترالي يضع البنك المركزي أمام معادلة معقدة



تغيير عند 61.8%. أما متوسط الأجور في الساعة، فقد ارتفع بنسبة 0.3% على أساس شهري، ليستقر معدل النمو السنوي عند 3.4%، وهو مستوى لا يثير مخاوف فورية، لكنه في ذات الوقت لا يتراجع بالسرعة الكافية للتخلص تماماً من المخاوف المرتبطة بضعف التضخم الأجور. وتعكس بيانات سوق العمل خلال الأشهر الثلاثة الماضية قدرة الاقتصاد الأمريكي على استيعاب تداعيات صدمة أسعار الطاقة المرتبطة بالحرب مع إيران دون تكبد خسائر جوهريّة في الوظائف، وهو ما يضعف مبررات خفض أسعار الفائدة، ويعزز في المقابل احتمالات استمرار الاحتياطي الفيدرالي في الإبقاء على السياسة النقدية المقيّدة لفترة أطول قد تمتد إلى العام 2027. وقد سارعت الأسواق إلى إعادة تسعير توقعاتها عقب صدور البيانات، إذ ارتفعت احتمالات إقدام الاحتياطي الفيدرالي على رفع أسعار الفائدة بحلول ديسمبر، وصعدت عائدات سندات الخزينة الأمريكية، فيما تلقى الدولار الأمريكي دعماً واسع النطاق أمام العملات الرئيسية الأخرى. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 100.069.

أوروبا

ارتفاع التضخم يعيد معضلة البنك المركزي الأوروبي إلى الواجهة

تسارعت وتيرة التضخم الكلي في منطقة اليورو إلى 3.2% على أساس سنوي في مايو، مقارنة بأدنى المستويات المسجلة والبالغة 1.7% في يناير، ليسجل أعلى قراءة له منذ أكثر من عام، في ظل استمرار انتقال أثر ارتفاع أسعار الطاقة الناتج عن الحرب مع إيران إلى أسعار المستهلكين في مختلف أنحاء المنطقة. كما ارتفع معدل التضخم الأساسي إلى 2.5%، متجاوزاً المستوى المستهدف للبنك المركزي الأوروبي البالغ 2% بما يعكس بدء ظهور الآثار غير المباشرة لارتفاع تكاليف الطاقة على قطاعات النقل والخدمات والمواد الغذائية. وتسلط هذه القراءة الضوء على التحديات المتزايدة التي يواجهها البنك المركزي الأوروبي، إذ يتزامن تسارع التضخم مع تباطؤ النشاط الاقتصادي، بعدما سجل اقتصاد منطقة اليورو نمواً هامشياً بلغ 0.1% فقط على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام. وبذلك تجد المنطقة نفسها أمام معادلة معقدة تتمثل في استمرار الضغوط السعريّة من جهة، وضعف وتيرة النمو الاقتصادي من جهة أخرى. وتترقب الأسواق باهتمام اجتماع البنك المركزي الأوروبي المقرر عقده في 11 يونيو، إذ كان البنك قد بدأ سابقاً مساراً لتيسير السياسة النقدية قبل أن تؤدي التطورات الجيوسياسية إلى تعطيل هذا التوجه. وتقلص بيانات التضخم الأخيرة بشكل كبير احتمالات استئناف دورة التيسير النقدي على المدى القريب، في الوقت الذي يبدو فيه اللجوء إلى رفع سعر الفائدة خياراً محفوفاً بالمخاطر في ظل هشاشة النمو الاقتصادي.

وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1519.

اعتدال وتيرة التضخم تساهم في دعم جاذبية الفرنك السويسري

ارتفعت أسعار المستهلكين في سويسرا بنسبة متواضعة بلغت 0.2% على أساس شهري في مايو، ليستقر معدل التضخم السنوي عند 0.6%، مؤكداً استمرار تمتع الاقتصاد السويسري بأحد أدنى معدلات التضخم بين الاقتصادات المتقدمة، على الرغم من صدمة أسعار الطاقة العالمية. وجاءت الزيادة الشهرية مدفوعة بارتفاع إيجارات المساكن وأسعار قطاع الفنادق، في حين حد من وتيرة الارتفاع تراجع أسعار تذاكر النقل الجوي وزيت التدفئة. ويواصل الاقتصاد السويسري الاستفادة من مجموعة من العوامل الهيكلية التي تحد من انتقال الضغوط التضخمية العالمية إليه، من بينها الاعتماد الكبير على إنتاج الكهرباء محلياً من مصادر الطاقة الكهرومائية والنووية، وقوة الفرنك السويسري التي تحد من التضخم المستورد، إلى جانب استقرار سوق العمل وما يرتبط به من ضغوط محدودة على الأجور مقارنة

إضافيتين بحلول أغسطس. وفي أسواق العملات، يواصل الدولار الأسترالي التحرك تحت تأثير عاملين متعارضين يتمثلان في دعم أسعار السلع الأساسية المرتفعة من جهة، وتباطؤ النمو الاقتصادي المحلي من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستويات التقلب مقارنة بالمتوسطات التاريخية طويلة الأجل.

وأنهى الدولار الأسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.7045.

بنك اليابان يتبنى نهجاً حذراً مع تعقد عودة السياسة النقدية إلى مسارها الطبيعي نتيجة لمخاطر الطاقة

ألقى محافظ بنك اليابان، كازو أويدا، كلمة حظيت بمتابعة واسعة خلال اجتماع كيساراجي كاي في طوكيو، تناول خلالها الأوضاع الاقتصادية الراهنة في اليابان، إلى جانب الإطار الذي يستند إليه البنك المركزي في التعامل مع صدمات العرض، بما في ذلك صدمة أسعار الطاقة الناجمة عن الصراع مع إيران. وأشار أويدا إلى أن ارتفاع أسعار الطاقة العالمية يفرض تحدياً مزدوجاً على الاقتصاد الياباني، يتمثل في زيادة تكاليف الواردات وارتفاع أسعار المستهلكين على المدى القريب، وفي الوقت ذاته الضغط على الدخل الحقيقي للأسر وإضعاف زخم النمو الاقتصادي. كما استعرض رؤية بنك اليابان بشأن الاستجابة المناسبة لصدمات العرض، مؤكداً أن البنك المركزي يتعامل بحذر مع الضغوط التضخمية المؤقتة الناجمة عن عوامل خارجية، ولا يستجيب لها بصورة آلية، مع التشديد على أن تحقيق المستوى المستهدف للتضخم البالغ 2% بشكل مستدام، مع الحفاظ على قوة الطلب المحلي ونمو الأجور، كشرط أساسي للمضي قدماً في جهود إعادة السياسة النقدية لمسارها الطبيعي. وقد فسرت تصريحات أويدا على أنها تؤكد استمرار النهج الحذر للبنك المركزي والإبقاء على توجهاته الحالية دون تغيير، إذ لم تتضمن أي إشارات إلى تشديد وشيك للسياسة النقدية، على الرغم من الإقرار باستمرار المخاطر التضخمية الصاعدة المرتبطة بارتفاع أسعار الطاقة. كما شدد على أهمية مراقبة تطورات الصراع وانعكاساته الاقتصادية قبل إجراء أي تعديلات على مسار السياسة النقدية مستقبلاً.

بالعديد من الاقتصادات الأوروبية. وبالنسبة للبنك الوطني السويسري، فإن بيانات التضخم الأخيرة لا تشكل أي ضغوط تدفع نحو تشديد السياسة النقدية. ومن المتوقع أن يبقى البنك سعر الفائدة دون تغيير خلال الربع الثاني من العام، مع احتمال إجراء تعديلات محدودة ورفع توقعات التضخم في ضوء التطورات العالمية في أسواق الطاقة. وفي ظل هذه المعطيات، يواصل الفرنك السويسري ترسيخ مكانته كأحد أبرز عملات الملاذ الآمن، مستفيداً من الاستقرار النسبي للاقتصاد السويسري.

آسيا والمحيط الهادئ

تباطؤ نمو الاقتصاد الأسترالي

نما الاقتصاد الأسترالي بنسبة 0.3% فقط في الربع الأول من العام 2026، وهو مستوى جاء دون التوقعات البالغة 0.5%، كما يمثل تباطؤاً ملحوظاً مقارنة بالنمو المسجل في الربع الرابع من العام 2025 والبالغ نسبته 0.9%. وتشير هذه البيانات إلى أن تداعيات صدمة أسعار الطاقة وقيام بنك الاحتياطي الأسترالي برفع سعر الفائدة ثلاث مرات متتالية بدأت تؤثر بشكل ملموس على زخم النشاط الاقتصادي. كما تراجعت تصاريح البناء بنسبة 3.4% على أساس شهري خلال أبريل، فيما انخفضت الأرباح التشغيلية للشركات بنسبة 1.3%، ما يعكس مؤشرات متزايدة على فقد الاقتصاد المحلي لجزء من زخمه، على الرغم من استمرار استفادة قطاع الصادرات من ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وبالنسبة للبنك الاحتياطي الأسترالي، فإن تباطؤ النمو يضعه أمام معضلة حقيقية، إذ ما يزال التضخم عند مستويات مرتفعة تبلغ 4.6% (مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة أسعار الطاقة)، وهو ما يدعم مبررات مواصلة تشديد السياسة النقدية. وفي المقابل، تشير مؤشرات النشاط الاقتصادي إلى تباطؤ واضح في النمو، بما يعكس ملامح سيناريو الركود التضخمي الذي حذر منه البنك المركزي سابقاً. وتشير تسعيرات الأسواق حالياً إلى توقعات محدودة لمواصلة رفع سعر الفائدة، مع تزايد الرهانات على احتمال توقف البنك الاحتياطي الأسترالي مؤقتاً بعد الزيادة الثالثة المتتالية، على الرغم من استمرار بعض التوقعات التي تشير إلى إمكانية تنفيذ زيادتين

بهدف تعزيز الثقافة الائتمانية والمعايير المهنية

ساي نت توقع مذكرة تفاهم مع معهد الدراسات المصرفية



عالية الحميضي ورنابا النيباري أثناء مذكرة التفاهم

المستخدمة، خاصة عند التعامل مع البيانات السلبية أو الشكاوى أو الاعتراضات، بما يسهم في تعزيز الشفافية وفهم التقارير والتصنيفات الائتمانية للعملاء المتقدمين للحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية.

تعكس هذه الشراكة التزام الجانبين بدعم ترسيخ ثقافة ائتمانية متقدمة في دولة الكويت، من خلال التدريب المنهجي وتعزيز الوعي والمواطنة مع أفضل الممارسات في مجال التقارير الائتمانية وحوكمتها.

فعلي، حيث سيعمل فريق المعهد على تدريب الكوادر العاملة في القطاع المصرفي على البرنامج بما يدعم الامتثال ويعزز كفاءة واستدامة القطاع.

هذا وسيغطي البرنامج عدداً من المحاور الرئيسية، تشمل الامتثال للإجراءات التنظيمية، لا سيما أهمية الحصول على موافقة العملاء قبل إجراء الاستعلامات الائتمانية، إلى جانب تقديم فهم تفصيلي لمكونات التقرير الائتماني وآليات تفسير التقييم الائتماني، فضلاً عن توحيد المصطلحات المهنية

وقعت شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (ساي نت)، المزود الرائد والوحيد للمعلومات والتصنيفات الائتمانية في دولة الكويت، مذكرة تفاهم مع معهد الدراسات المصرفية (KIBS) لإطلاق برنامج تدريبي متخصص يركز على رفع مستوى الوعي الائتماني في القطاع المصرفي والمالي فيما يخص التقارير والتصنيفات الائتمانية.

وبموجب مذكرة التفاهم، ستتولى ساي نت تطوير وإعداد محتوى البرنامج، بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية، بما يضمن تقديم مادة متخصصة تركز على أفضل الممارسات المهنية والمعايير التنظيمية المعتمدة في القطاع الائتماني. في حين سيقوم المعهد بتأهيل العاملين في القطاع المالي والمصرفي في دولة الكويت على البرنامج، بما يسهم في توسيع نطاق الاستفادة وتعزيز الكفاءات المهنية لمنتسبي القطاع المالي والمصرفي وكافة الجهات المستفيدة.

يهدف البرنامج إلى الارتقاء بالممارسات المهنية لدى مستخدمي التقارير الائتمانية، من خلال تعزيز الفهم الدقيق لبيانات الائتمان وآليات تفسيرها واستخدامها بشكل مسؤول، بما يسهم في تعزيز الشفافية والدراية الائتمانية.

في هذا السياق، علقت رئيس مجلس الإدارة لشركة ساي نت، عالية بدر الحميضي، قائلة: «تمثل هذه الشراكة خطوة مهمة نحو تعزيز الوعي الائتماني وترسيخ الثقافة الائتمانية في القطاع المالي، حيث نسعى إلى دعم الاستخدام المسؤول للمعلومات الائتمانية وتعزيز مستويات الشفافية في السوق الكويتي من خلال البرامج المشتركة والتعاون مع الجهات المتخصصة».

من جانبها، قالت رنا عبدالله النيباري، المدير العام لمعهد الدراسات المصرفية: «نحرص في المعهد على تطوير الكفاءات بما يتماشى مع متطلبات القطاع المصرفي المتجددة. ويعكس هذا البرنامج التزامنا بتقديم برامج تدريبية متخصصة وذات أثر

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



بيت التمويل الكويتي يقود التحول الرقمي عبر KFHOnline

حلول مصرفية متكاملة تلبي احتياجات العملاء وتمنحهم تجربة مصرفية سهلة

line أكثر سهولة، من خلال خطوات إلكترونية واضحة ومباشرة، حيث يمكن للعميل تقديم الطلب عبر قائمة الخدمات التمويلية واختيار "طلب تمويل"، دون الحاجة لزيارة الفرع.

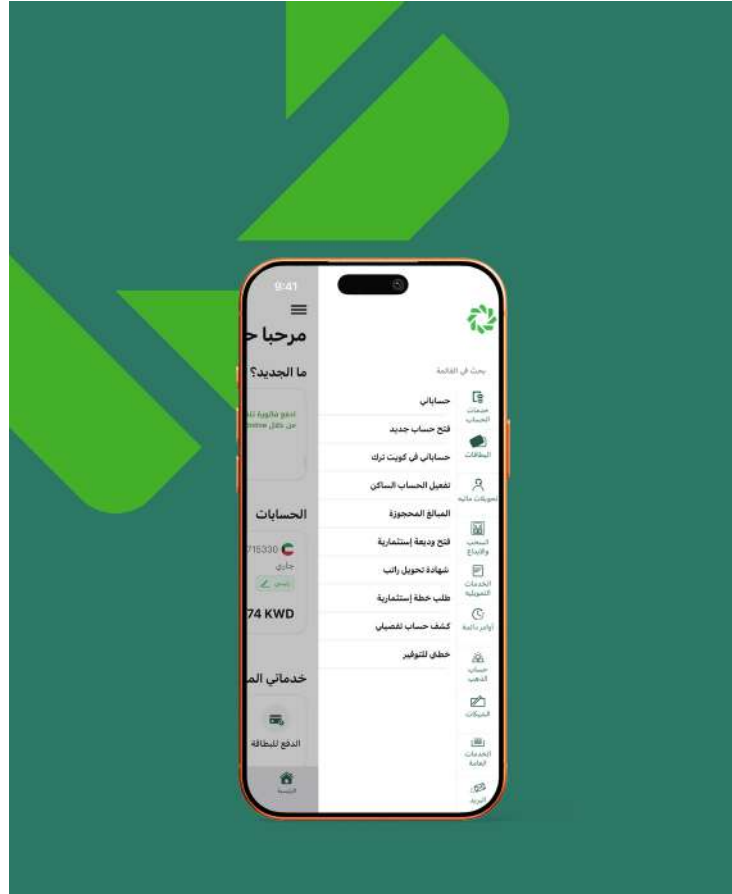
ويقدم بيت التمويل الكويتي منظومة متكاملة من خدمات البطاقات المصرفية الرقمية، حيث توفر للعملاء إمكانية الإصدار الفوري لبطاقات الدفع المسبق الافتراضية. كما يمكن للعميل إيقاف البطاقة مؤقتاً وإعادة تفعيلها، والإطلاع على نقاط مكافآت بيت التمويل الكويتي، والحصول على كامل معلومات البطاقة عبر التطبيق.

كما طوّر البنك خدمة تحديث البطاقة المدنية والمصادقة الرقمية دون الحاجة إلى البطاقة البلاستيكية، وأتاح إمكانية تحويل رصيد البطاقات مسبقاً الدفع إلى الحساب الشخصي، إلى جانب تمكين العملاء من التحكم في حدود البطاقات الإضافية الممنوحة لأفراد العائلة و حدود استخدام بطاقات السحب الآلي.

وفي إطار تعزيز القيمة المضافة لتجربة العملاء، يوفر بيت التمويل الكويتي صفحة إلكترونية مخصصة للعروض تحت اسم KFHO Offers، تم دمجها ضمن تطبيق KFHOnline، بما يتيح للعملاء استعراض مجموعة متنوعة من الخصومات والعروض الحصرية لدى عدد كبير من الشركاء التجاريين.

وتعكس هذه المنظومة الشاملة من الخدمات الرقمية التزام بيت التمويل الكويتي بتقديم تجربة مصرفية متكاملة تركز على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة، ضمن رؤية استراتيجية تستبقي تطورات القطاع المصرفي، وتعزز استدامة التميز والريادة الرقمية.

ويتمتع بيت التمويل الكويتي بمكانة مرموقة في تحقيق مستويات عالية من رضا العملاء، نتيجة نهجه القائم على الاستماع المستمر لأرائهم وتطوير خدماته وفقاً لتطلعاتهم. وتمثل هذه المنظومة المتكاملة من الحلول الرقمية تجسيدا لرؤية البنك التي تضع العميل في قلب كل ابتكار، وتؤكد التزامه بتقديم تجربة مصرفية متفوقة تقوم على الثقة، والسهولة، والتميز.



من الانتشار الواسع لشبكة ويسترن يونيون عالمياً.

كما توفر خدمة KFH Pay آلية مرنة وسريعة لتحويل وطلب الأموال، تتيح للعملاء إرسال طلبات دفع إلى فرد واحد أو مجموعة من الأشخاص عبر مشاركة رابط دفع أو إدخال أرقام الهواتف. ويمكن للعميل إنشاء مجموعات مخصصة لطلب الأموال، مع إمكانية متابعة حالة الدفع لكل شخص من خلال قائمة «العمليات السابقة» الخاصة بخدمات KFH Pay، بما يعزز الشفافية وسهولة المتابعة. وأصبح التقديم على طلبات التمويل أونلاين عبر تطبيق KFHOn-

يواصل بيت التمويل الكويتي تأكيد التزامه بأن يكون العميل في صدارة أولوياته، عبر تطوير مستمر لحلول مصرفية رقمية متكاملة تنطلق من فهم عميق لتطلعات العملاء واحتياجاتهم اليومية. ويحرص البنك على أن يكون كل تحديث أو تطوير في خدماته نابعاً من صوت العميل، حيث يجري بشكل دوري دراسات واستبيانات لقياس رضا العملاء واستشراف متطلباتهم، بما يعزز قدرته على تقديم تجربة مصرفية سهلة، مرنة وأمنة.

وفي هذا الإطار، يواصل بيت التمويل الكويتي ترسيخ مكانته الرائدة في طرح الحلول المصرفية الرقمية، من خلال KFHOnline على الموبايل والموقع الإلكتروني، الذي يوفر خدمات مصرفية رقمية متكاملة، تلبي احتياجات العملاء اليومية وتوفر لهم تجربة مصرفية سهلة وأمنة تشمل حلولاً متطورة في السداد والدفع الإلكتروني، وفتح الحسابات إلكترونياً، وشراء وبيع الذهب، إلى جانب العديد من العمليات المصرفية الأساسية التي يمكن إنجازها بسهولة.

ويوفر تطبيق KFHOnline أكثر من 200 خدمة مصرفية رقمية صُممت خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء وتمكينهم من إنجاز معاملاتهم بسهولة أينما كانوا.

ويتميز التطبيق بتصميم عصري وحلول ذكية، فقد قام بيت التمويل الكويتي بتحديث شامل للتطبيق في تأكيد جديد على الريادة بالابتكار الرقمي والتفوق في تقديم حلول مالية متطورة تلبي احتياجات العملاء وتمنحهم تجربة مصرفية سهلة، وتؤكد التميز في تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي.

ويتيح تطبيق KFHOnline للهواتف الذكية مجموعة واسعة من الخدمات التي تعكس فهم البنك لأنماط استخدام العملاء واحتياجاتهم، من بينها خدمات التحويلات المالية المحلية والدولية كخدمة «ومض» لتحويل الأموال، إضافة إلى خدمة التحويل بالتعاون مع شبكة «ويسترن يونيون» العالمية، والتي تمكن العملاء من تنفيذ التحويلات المالية بسرعة وأمان، سواء نقداً أو مباشرة إلى الحسابات البنكية والمحافظ الرقمية في مختلف دول العالم، مع الاستفادة

تصميم مواقع إلكترونية

مواقع احترافية

بريد إلكتروني

دعم فني



بورصة الكويت تجدد التزامها بالعمل المناخي وتؤكد دور القطاع المالي في تحقيق الاستدامة



سناء الغملاس:

- الاستدامة تتجاوز الالتزام النظري إلى دعم حلول ميدانية تسهم في تقليل النفايات البلاستيكية ونشر ثقافة إعادة التدوير



وليد الفاضل:

- إزالة 671 طناً من المخلفات البحرية لحماية بيئة «جون الكويت» تجسد نجاح التكامل بين دعم البورصة وخبرتنا الميدانية



ناصر مشاري السنعوسي:

- القطاع المالي وأسواق المال شريك فاعل في مسيرة العمل المناخي، والالتزام البيئي لا يكتمل دون مبادرات ميدانية

مستدامة لإدارة النفايات.

مبادرات تشغيلية لتعزيز كفاءة الموارد وخفض الأثر البيئي داخل المؤسسة

في إطار جهودها المستمرة لترسيخ الممارسات البيئية المسؤولة داخل عملياتها، نفذت بورصة الكويت عدداً من المبادرات الهادفة إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد وخفض أثرها البيئي التشغيلي، شملت تطوير مرافق مبنائها لترشيد استهلاك الطاقة والمياه وتقليل البصمة الكربونية. وتأتي هذه الخطوات تماشياً مع الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، لا سيما الغايات المتعلقة بالحد من الأثر البيئي السلبي للمدن والمباني المؤسسية عبر الإدارة المسؤولة والمستدامة للنفايات وترشيد استهلاك الطاقة والمياه.

وقد أثمرت هذه الجهود حصول مبنى البورصة على شهادة الريادة الذهبية في تصميمات الطاقة والبيئة LEED Gold في عام 2023، بما يعكس التزام الشركة بتطبيق معايير المباني الخضراء وتعزيز كفاءة بيئة العمل.

كما تعاونت الشركة منذ عام 2021 مع جهات متخصصة في إعادة تدوير الأجهزة الإلكترونية، وأسهمت في إعادة تدوير ما يقارب 55 طناً مترياً من الشاشات، وأجهزة الكمبيوتر، والمعدات الإلكترونية غير المستخدمة، في إطار التزامها بالحد من المخلفات الإلكترونية وتعزيز ممارسات التخلص الآمن والمسؤول منها.

وعلى صعيد إدارة النفايات التشغيلية، بلغ إجمالي النفايات المعاد تدويرها 1972 كيلوغراماً، شملت 472 كيلوغراماً من النفايات البلاستيكية و1500 كيلوغرام من النفايات الورقية التي تمت إعادة تدويرها أو إتلافها بشكل آمن، دعماً لممارسات الاقتصاد الدائري وترشيد استخدام الموارد.

1972 55 LEED

كيلوغراماً
نفايات تشغيلية معالجة
طن متري
إعادة تدوير مخلفات إلكترونية
شهادة ذهبية لكفاءة البيئة والطاقة لمبنى البورصة

اعتراف دولي بالأداء المؤسسي المستدام

حصلت بورصة الكويت عدداً من الجوائز الدولية المرموقة خلال عام 2025، حيث نالت خمس جوائز تعكس تميزها في مجالات الاستدامة، والحوكمة، وتطوير السوق، وبناء العلامة المؤسسية، ودعم استدامة المجتمعات.

شملت هذه الجوائز:

جائزة الريادة المالية المتميزة في استدامة المجتمعات من Global Finance

جائزة أفضل شركة مستدامة في مجال الحوكمة من The European

جائزة الريادة في تمكين المرأة من The European
جوائز أخرى عززت مكانة الشركة على المستويين الإقليمي والدولي تمثل هذه الجوائز مجتمعة تحقّقاً مستقلاً لمعايير الأداء التي تتبناها البورصة، وتعزز من موثوقية إفصاحات الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية أمام المستثمرين والمساهمين.

يمثل الدعم المؤسسي الذي تقدمه بورصة الكويت رافداً حقيقياً لجهودنا الميدانية، ونموذجاً عملياً لتحقيق الغايات الدولية للهدف الـ 14 للأمم المتحدة. لقد مكّنا هذا التعاون من تنفيذ عمليات أوسع نطاقاً وأعلى كفاءة في إزالة المخلفات وحماية جون الكويت، الذي يشكل إرثاً بيئياً واستراتيجياً لا يُعوّض. إن التكامل بين الخبرة الميدانية والدعم المؤسسي هو النموذج الأمثل والملخ لبناء عمل بيئي مستدام في منطقتنا.

ذلك وتكتسب هذه المبادرة أهمية مضاعفة لارتباطها بجون الكويت، الذي يُصنّف ضمن أبرز النظم البيئية الساحلية والبحرية على المستوى الإقليمي والدولي، فضلاً عن احتضانه منشآت استراتيجية كميناءي الشويخ والدوحة، ومحطات توليد الكهرباء وتحلية المياه. كما يتميز الجون بقيمة بيئية استثنائية، إذ يُصنّف بأنه من أكبر حاضنات الأسماك في العالم، ويضم محميات طبيعية ومحطة رئيسية للطيور المهاجرة.

تعزيز إعادة تدوير البلاستيك والاقتصاد الدائري

تواصل بورصة الكويت شراكتها الاستراتيجية مع شركة أمنية لتجميع البلاستيك، دعماً لرسالة الشركة غير الربحية في تعزيز إعادة تدوير البلاستيك وترسيخ مبادرات الإدارة المسؤولة لمخلفات البلاستيك في مختلف أنحاء دولة الكويت.

وتأتي هذه الشراكة تماشياً مع الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)، ولا سيما الغايات المتعلقة بالحد من توليد النفايات عبر إعادة التدوير، وتشجيع المؤسسات المالية والشركات المدرجة على تبني ممارسات الاستدامة وتبني مفهوم الاقتصاد الدائري.

ومنذ انطلاق الشراكة في مارس من عام 2019، أسهمت بورصة الكويت في تحقيق أثر بيئي ملموس، تمثل في تجميع 1241 طناً من المخلفات البلاستيكية، وتوفير 3723 متراً مكعباً من مساحة المرادم، وخفض البصمة الكربونية بما يعادل 3102.45 طناً من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. كما كانت بورصة الكويت أول مؤسسة تحصل على شهادة Blue Bottle، تقديراً لدورها في دعم جهود إعادة تدوير البلاستيك وتعزيز الاقتصاد الدائري في دولة الكويت.

3,102 3,723 1,241

طن CO₂
انبعاثات كربونية مخفضة
م³
مساحة مرادم موقرة بلاستيكية مجمعة
طناً
مخلفات بلاستيكية مجمعة

تعلقاً على الشراكة، قالت المهندسة / سناء الغملاس، الرئيس التنفيذي لشركة أمنية:

تمثل شراكتنا مع بورصة الكويت نموذجاً ملهماً لكيفية مساهمة مؤسسات القطاع المالي في تحقيق الهدف الـ 12 للأمم المتحدة وتطبيقات الاقتصاد الدائري. فمن خلال هذه الشراكة الاستراتيجية، تؤكد البورصة أن الاستدامة تتجاوز الالتزام النظري إلى دعم حلول ميدانية تسهم بفعالية في تقليل النفايات البلاستيكية ونشر ثقافة الفرز داخل المجتمع، مما يشكل حافزاً لباقي شركات القطاع الخاص للمساهمة في بناء مستقبل بيئي مستدام للكويت.

شركة أمنية لتجميع البلاستيك شركة كويتية غير ربحية تُعنى برفع مستوى الوعي البيئي والنصدي لمشكلة التلوث البلاستيكي، من خلال تشجيع فرز المخلفات البلاستيكية من المصدر والعمل على منع وصولها إلى المرادم أو البيئات البحرية، إلى جانب تطوير ممارسات

جددت بورصة الكويت التزامها بدعم العمل المناخي وتعزيز ممارسات الاستدامة بمناسبة يوم البيئة العالمي 2026، مؤكدة أن سوق المال الكويتي يوظف بدور محوري في دفع التحول نحو اقتصاد أكثر مسؤولية. يأتي ذلك في إطار الرسالة العالمية لهذا العام تحت عنوان #العملللمناخ اليوم، والتي تدعو إلى تجاوز الوعي البيئي نحو تحقيق أثر ميداني ملموس.

يؤكد يوم البيئة العالمي هذا العام أن التغيير المناخي بات حقيقة راهنة وليس احتمالاً مستقبلياً، تجلّت آثاره في ارتفاع درجات الحرارة، وتضاعف موجات الحر، وحرائق الغابات، وارتفاع مناسيب البحار، وتراجع الغطاء الجليدي.

وفي هذا السياق، تتصاعد مسؤولية القطاع الخاص والقطاع المالي في قيادة الاستجابة، لا في الاكتفاء بمبادراتها، حيث تمتلك أسواق المال الأدوات التي تمكّنها من تعزيز الشفافية، وترسيخ معايير إفصاح الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ودعم المبادرات التي تُسرّع التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

تعلقاً على هذه المناسبة، قال ناصر مشاري السنعوسي، رئيس أول إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في بورصة الكويت:

هناك مؤشرات واضحة ترسلها الطبيعة كل يوم، ولم يعد بمقدور أي قطاع اقتصادي تجاهلها. في بورصة الكويت، نؤمن بأن القطاع المالي شريك في قيادة العمل المناخي، ولذا نحرص على تحويل التزامنا البيئي من مجرد شعارات إلى عمل ميداني ملموس. إن تميزنا المؤسسي لا يقاس بالأرباح المالية فحسب، بل بمسؤوليتنا تجاه استدامة أماننا وحماية مواردنا الطبيعية للأجيال القادمة. وتمثل شراكتنا الاستراتيجية مع المجتمع المدني نموذجاً حياً لدور القطاع الخاص في إحداث أثر بيئي حقيقي ومستدام.

حماية البيئة البحرية في جون الكويت

تُترجم بورصة الكويت التزامها البيئي من خلال شراكة استراتيجية مستدامة مع فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ضمن مبادرة «بحار نظيفة». ويأتي هذا التعاون تماشياً مع الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (الحياة تحت الماء)، والذي يركز على منع التلوث البحري بجميع أنواعه، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإدارتها على نحو مستدام.

ومنذ عام 2020، تدعم البورصة عمليات الفريق الميدانية، شاملةً تدشين «قارب البورصة» الأول، ثم إطلاق القارب الثاني في عام 2026، بهدف إزالة المخلفات البلاستيكية وحطام السفن والقوارب الغارقة، وانتشال شبابك الصيد الجائر المهملة، وتنظيف الشواطئ والجزر إضافة إلى رصد المخلفات البيئية التي تهدد البيئة البحرية.

وقد أسفر هذا الدعم المتواصل عن إزالة أكثر من 671 طناً من المخلفات البحرية، مما يجعل هذه الشراكة نموذجاً مؤسسياً فاعلاً يجمع بين المسؤولية الاجتماعية والتأثير البيئي المقاس.

2 6+ 671+

دعم لوجستي قارين باسم بورصة الكويت
سنوات رعاية متواصلة
طناً مخلفات بحرية مزاله

وفي هذا السياق، قال وليد الفاضل، رئيس فريق الغوص الكويتي التابع للمبرة التطوعية البيئية:

بنك الكويت الوطني يعزز دوره القيادي في الاستدامة عبر إطلاق إطار جديد للتمويل المستدام

حصل على تصنيف «ممتاز» ضمن رأي الطرف الثاني المستقل من Sustainable Fitch

محطة بارزة تعكس طموح «الوطني» ليكون في مقدمة المؤسسات المالية التي تقود جهود التمويل المستدام إقليمياً ودولياً



نجح البنك في إصدار أول سند أخضر له بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، وهو الأول من نوعه في الكويت، لدعم تمويل مشاريع منخفضة الكربون. وفي مايو 2025، نشر البنك أول تقرير لتخصيص العوائد والأثر، والذي أكد تخصيص كامل صافي عوائد السند الأخضر لمشاريع خضراء مؤهلة.

وفي عام 2026، قام البنك بتحديث إطار التمويل المستدام ليتضمن توسيع نطاق استخدام العوائد بما يتماشى مع الممارسات والمعايير الدولية المتطورة. ويهدف هذا التحديث إلى تعزيز دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في الأعمال والثقافة المؤسسية والعمليات التشغيلية للبنك، وتسريع التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، والمساهمة في تحقيق التزام الكويت بالحياد الكربوني بحلول عام 2060، إلى جانب دعم أهداف رؤية الكويت 2035. وسيطبق الإطار الجديد على أي أدوات تمويل مستدام يصدرها بنك الكويت الوطني و/أو الشركات التابعة له بعد نشر هذا الإطار.

وشملت أبرز التحديثات التي تم إدخالها تعزيز الحوكمة لدى البنك بما يوفر مستوى أعلى من الشفافية، إلى جانب توسيع نطاق فئات الأصول المؤهلة لتشمل مجالات وتقنيات متقدمة مثل الوقود الحيوي، والهيدروجين الأخضر، وتقنيات احتجاز واستخدام وتخزين الكربون (CCUS)، ومراكز البيانات المستدامة، وممارسات الاقتصاد الدائري للاستفادة من التطورات المتسارعة في الأسواق. كما تم إدراج التمويل الأزرق كفئة فرعية مبتكرة من التمويل الأخضر لدعم حماية الموارد البحرية والمائية.

وحقق بنك الكويت الوطني تقدماً ملموساً في تعزيز أجندته الخاصة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، من خلال استراتيجية شاملة على مستوى المجموعة تكرس الاستدامة كركيزة أساسية في عملياته وثقافته المؤسسية. وانطلاقاً من ركائزه الأربعة الأساسية، وهي: الحوكمة من أجل المرونة، والخدمات المصرفية المسؤولة، والاستفادة من قدراتنا، والاستثمار في مجتمعاتنا، يواصل البنك دعم التنمية الاقتصادية وترسيخ مكانته كنموذج إقليمي رائد في مجال التمويل المستدام. وإدراكاً لمسؤوليته في قيادة التغيير الإيجابي عبر القطاع المالي، يواصل البنك أيضاً التزامه بدعم عملائه في مسيرة التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون وأكثر استدامة وشمولاً، وذلك عبر مختلف قطاعات الأعمال.

الإطار الجديد خطوة مهمة نحو ترسيخ الاستدامة كركيزة محورية ضمن نموذج أعمال «الوطني»



تعزيز انسجام أنشطة التمويل المستدام مع الممارسات العالمية المتطورة بما يدعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون والتنمية الاقتصادية الشاملة

اتخاذ القرار الائتماني، ومنهجيات إدارة المخاطر. وفي هذا الإطار، يُعد حصول البنك على رأي طرف ثانٍ مستقل من Sustainable Fitch عنصرًا محوريًا في تعزيز ثقة المستثمرين، حيث يثبت قوة ومصداقية وشفافية إطار التمويل المستدام، والحوكمة الصارمة التي يقوم عليها. كما يعكس هذا التقييم قوة هيكل الحوكمة المعتمد، ووضوح ومتانة معايير اختيار المشاريع المؤهلة، واعتماد ضوابط بيئية واجتماعية شاملة، فضلاً عن التزام البنك الراسخ بالشفافية والإفصاح المنتظم، بما يعزز مكانة بنك الكويت الوطني كمؤسسة مالية رائدة في مجال التمويل المستدام على المستويين الإقليمي والدولي.

ويمثل الإطار الجديد امتداداً لمسيرة بنك الكويت الوطني في مجال التمويل المستدام، حيث كان البنك قد أطلق أول إطار للتمويل المستدام في عام 2022. وفي يونيو 2024،

أعلن بنك الكويت الوطني عن الإطلاق الرسمي لإطاره الجديد للتمويل المستدام، في خطوة استراتيجية تمثل محطة بارزة في مسيرته في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، وتؤكد التزامه الراسخ بدعم التمويل المسؤول، وتعزيز التنمية المستدامة، وخلق قيمة طويلة الأجل في الكويت وعلى امتداد الأسواق الدولية التي يعمل بها البنك.

ويتيح الإطار الجديد للبنك توجيه رؤوس الأموال عبر مجموعة متكاملة من أدوات التمويل المستدام، تشمل التمويل الأخضر والاجتماعي والأزرق وتمويل الاستدامة، وذلك بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية والمعايير الدولية المعتمدة، الأمر الذي يعزز قدرته على دعم التمويل المستدام والمشاريع ذات الأثر، التي تساهم في تحقيق تأثيرات بيئية واجتماعية إيجابية وقابلة للقياس.

وفي تأكيد على قوة ومتانة هذا الإطار، حصل بنك الكويت الوطني على تقييم "ممتاز" (Excellent) من وكالة Sustainable Fitch ضمن رأي الطرف الثاني المستقل، بما يعكس التوافق القوي للإطار مع مبادئ السندات الخضراء والاجتماعية وسندات الاستدامة الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال (ICMA)، إضافة إلى مبادئ القروض الخضراء والاجتماعية الصادرة عن رابطة أسواق القروض (LMA)، وجمعية القروض المشتركة والتداول (LSTA)، إضافة إلى جمعية سوق القروض في آسيا والمحيط الهادئ (APLMA).

ومن خلال هذا الإطار، يلتزم البنك بتمويل مشاريع تحقق تأثيراً ملموساً وقابلًا للقياس على المستويين البيئي والاجتماعي، بما يشمل التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه، والطاقة المتجددة، وتطوير البنية التحتية المستدامة والمرونة، وتعزيز الشمول المالي، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية الميسرة.

كما يساهم الإطار في دعم تحقيق مستهدفات رؤية الكويت 2035 من خلال توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع تعزز تنويع الاقتصاد الوطني، وترفع من جاهزيته لمواجهة التحديات المناخية، وتدعم تحقيق نمو اقتصادي مستدام طويل الأجل.

ويؤكد هذا الإنجاز الدور المتنامي لبنك الكويت الوطني كأحد أبرز رواد التمويل المستدام في المنطقة، وذلك من خلال دمج اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في صميم استراتيجيته المؤسسية، وعملياته

في إطار التزامه بتعزيز ممارسات الحوكمة والالتزام الرقابي

KIB يشارك في ندوة اتحاد مصارف الكويت لمواكبة التوجهات العالمية في التدقيق الداخلي



منال الربيعان

ليصبح شريكاً استراتيجياً يساند متخذي القرار في أوقات التقلبات الجيوسياسية والاقتصادية.

واختتمت الندوة بمجموعة من التوصيات العملية المهمة، التي شددت على أهمية صياغة أطر عمل مرنة ومتطورة، وتعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف الإدارات داخل المؤسسات، بالإضافة إلى زيادة الوعي بدور التدقيق الداخلي، ودعم استدامة العمليات، وبناء الثقة لدى أصحاب المصلحة.

وفي هذا الصدد، أكد KIB أن مهنة التدقيق الداخلي أضحت اليوم ركيزة استراتيجية أساسية في بناء منظومات مصرفية قادرة على استباق المخاطر، وتقييم فعالية خطط الاستثمارية، وتعزيز التكامل بين الوظائف الرقابية، مما يحول المؤسسات من التعامل الآني مع الأزمات إلى تبني نهج استباقي يقوم على المرونة والاستدامة التشغيلية.

تجدر الإشارة إلى أن KIB حريص على المشاركة النشطة في مثل هذه الفعاليات التخصصية انسجاماً مع التزامه الثابت بتبني أفضل المعايير العالمية، ونشر ثقافة الوعي المهني، وتعزيز استقرار ومرونة القطاع المصرفي الكويتي.



استعداد المؤسسات الكويتية لتبني مفهوم الصمود المؤسسي (Organizational Resilience)، ومدى مواكبتها للاتجاهات العالمية الحديثة في هذا المجال. وأكدت على الحاجة الملحة للانتقال من نموذج الاستجابة الطارئة التقليدية إلى بناء إطار مؤسسي متكامل يركز على التكيف السريع، والتعافي الفعال، واستعادة الاستقرار التشغيلي بكفاءة عالية واستدامة طويلة الأمد.

كما قدمت خارطة طريق عملية واضحة تتضمن الخطوات الجوهرية التي يتعين على المؤسسات اتخاذها لتعزيز قدراتها على مواجهة الأزمات غير المتوقعة، خاصة في الحالات التي تفتقر فيها إلى خطط استمرارية أعمال جاهزة، بهدف تسريع وتيرة التعافي وتقليص الخسائر التشغيلية والمخاطر المحتملة.

وشهدت الندوة نقاشات حول محاور حيوية عدة، أبرزها: التكامل الاستراتيجي بين وظيفة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، واستعراض أبرز الممارسات العالمية في مجال استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات، وتطور دور التدقيق الداخلي

في إطار استراتيجيته الرامية إلى الارتقاء بدور القطاع المصرفي ورفع معايير الحوكمة المؤسسية والرقابة الداخلية وفق أعلى الممارسات العالمية، شارك بنك الكويت الدولي (KIB) في الندوة النقاشية التي نظّمها اتحاد مصارف الكويت، بالتزامن مع شهر التوعية بالتدقيق الداخلي لعام 2026.

جاءت الندوة تحت عنوان: «بناء القدرة على الصمود المؤسسي: الدور المتطور للتدقيق الداخلي في ظل الأزمات الجيوسياسية»، بمشاركة نخبة من القيادات التنفيذية وخبراء إدارة المخاطر والامتثال من المؤسسات المصرفية والجهات الحكومية، إلى جانب عدد من شركات التدقيق المحلية والعالمية.

ومثلت منال الربيعان، المدقق الداخلي العام في KIB وأمين سر جمعية المدققين الداخليين الكويتية، البنك خلال الندوة. وقد شاركت ضمن محور رئيسي بعنوان «الاتجاه العالمي للمرونة المؤسسية»، والذي يستعرض متطلبات معهد المدققين الداخليين (IIA).

وخلال مشاركتها، سلّطت الربيعان الضوء على مستوى

مبادرة تقديرية من مجموعة أوريون تكريمًا لجهود أبطال الكويت

مجموعة أوريون تهدي عرضًا مسرحيًا كاملًا من «ووترلاند» لأسر وأقارب أبطال الصفوف الأمامية



وأعرب الحضور عن سعادتهم بهذه المبادرة، مؤكدين أن هذه اللفتة الإنسانية تحمل معاني كبيرة من التقدير لأبطال الصفوف الأمامية وأسراهم، وتساهم في تعزيز روح الانتماء والتكاتف المجتمعي التي يتميز بها المجتمع الكويتي.. ويعد «ووترلاند» مشروعًا فنيًا هادفًا موجّهًا للعائلة، يجمع بين التمثيل الحي والأكروبات الهوائية والعروض المائية الديناميكية والمؤثرات البصرية المتطورة ضمن بيئة مسرحية غامرة. ويحوّل الإنتاج المسرحي الأولمبي الأكبر في الكويت إلى تجربة بصرية وسمعية متكاملة مدعومة بأنظمة إضاءة متزامنة وتقنيات صوتية حديثة وشلالات مضيئة وستارة مائية ضخمة. ويمثل هذا العمل محطة فارقة في قطاع الترفيه الكويتي، حيث يرسخ مكانة الكويت كموطن لأول إنتاج مسرحي مائي ضخم في الوطن العربي.



وبهذه المناسبة، قال مخرج العمل الأستاذ محمد حسين المسلم: «نهدف من خلال هذه المبادرة إلى إدخال البهجة والسرور إلى قلوب عائلات الأبطال، وإشراكهم في تجربة مسرحية استثنائية من خلال «ووترلاند»، أول مسرحية مائية في الوطن العربي. وتأتي هذه الخطوة في إطار تعزيز ثقافة التقدير والعرفان لكل من خدم الوطن بإخلاص وتفانٍ، وهي أقل ما يمكن تقديمه تقديرًا لعطائهم وجهودهم».

وأكدت مجموعة أوريون أن هذه المبادرة تأتي امتدادًا للدور المجتمعي الذي تحرص على ترسيخه من خلال مشاريعها ومبادراتها المختلفة، بما يعكس أهمية توظيف الفنون والترفيه في خدمة المجتمع وتعزيز قيم الامتنان والتقدير الوطني لجهود أبطال الصفوف الأمامية.



في بادرة وطنية تجسد قيم الوفاء والعرفان، خصصت مجموعة أوريون للإنتاج الفني والمسرحي عرضًا كاملًا من العمل المسرحي «ووترلاند» لأسر وأقارب أبطال الصفوف الأمامية، تقديرًا للدور الوطني والإنساني الذي قدموه في خدمة دولة الكويت وحماية شعبها.

وشهد العرض، الذي أقيم مساء الجمعة في مجمع أحواض السباحة ببنادي الكويت الرياضي بمنطقة كيفان، تخصيص جميع مقاعد المسرح البالغ عددها 800 مقعد لأهالي وأبناء وأقارب منتسبي الصفوف الأمامية من العاملين في الجهات الصحية والأمنية والجهات المساندة، الذين قدموا جهودًا استثنائية في خدمة الوطن خلال الفترات التي استندت تواجدهم في خطوط الدفاع الأولى.

ضمن رحلته لتطوير رحلة العملاء المصرفية وتوفير حلول صديقة للبيئة

البنك الأهلي الكويتي أول بنك في الكويت يوفر تذاكر الانتظار داخل جميع فروعها رقمياً عبر الهاتف

جهير معرفي: التحول الرقمي يشمل رقمنة رحلة العميل بالكامل ضمن التزامنا المستمر بالابتكار



جهير معرفي

المصرفية وفق أحدث المعايير التقنية العالمية لضمان سرعة الاستجابة وكفاءة الأداء، وتوفير تجربة مصرفية تتسم بالسرعة والسهولة المطلقة.

وأشارت إلى أنه «مع طرح الخدمة الجديدة نحن نعيد صياغة مفهوم التميز للارتقاء بمكانتنا التنافسية، وهي تشكل خطوة نحو تحويل فروعنا إلى نقاط تفاعل ذكية تعمل بكامل طاقتها لخدمة العميل وتلبية مختلف تطلعاته».

واختتمت معرفي «في قطاع مصرفي يتسم بالتنافسية الشديدة، لم يعد التميز خياراً، بل ضرورة، وهذه الخدمة الجديدة هي برهان عملي على أننا نمتلك الجاهزية التقنية لإعادة ابتكار أبسط التفاصيل من أجل رفاهية عميلنا».

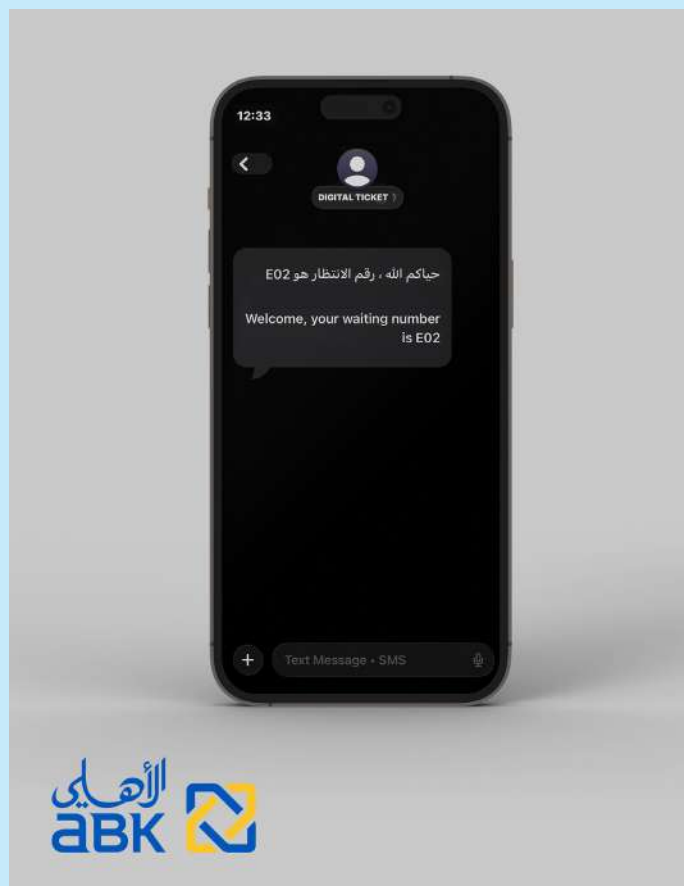
أطلق البنك الأهلي الكويتي خدمته الجديدة للحصول على رقم الانتظار رقمياً عبر هاتف العميل عند زيارته للفروع ليكون بذلك البنك الأول في الكويت الذي يوفر هذه الخدمة المتطورة في جميع فروعها، ضمن رحلته المستمرة للتحول الرقمي، وتأكيد مكانته الرائدة في اعتماد الحلول المستدامة من أجل الارتقاء بجودة الخدمة وتطوير رحلة العملاء المصرفية، وتقليص وقت الانتظار، وتوفير حلول مستدامة وصديقة للبيئة لديه.

وتتيح الخدمة الجديدة للعملاء إجراء معاملاتهم المصرفية بسرعة، وتضمن تنظيم خدمتهم داخل الفروع بشكل أسرع وأكثر كفاءة. ويمكن للعميل من خلال الخدمة الجديدة متابعة سير العملية ومعرفة الموظف المختص الذي سيقوم بخدمته وتقييم مستوى التجربة التي حصل عليها بكل سهولة.

وبهذه المناسبة، قالت مدير عام إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك الأهلي الكويتي جهير معرفي «نحن نضع وقت عملائنا على رأس أولوياتنا، ويأتي إطلاق خدمة الحصول على أرقام الانتظار رقمياً كاستجابة مباشرة لاحتياجاتهم، لتوفير تجربة مصرفية سلسة ومريحة تضمن لهم الحصول على الخدمة بخصوصية واحترافية وفق أعلى المعايير في القطاع».

وأفادت «توفير منظومة رقمية متكاملة يعدّ خطوة جوهرية في قلب رحلة التحول الرقمي لدينا، ويأتي ضمن إيماننا بأن رضا العميل يبدأ من نقاط التماس الأولى مع الموظفين لدينا. وستساعدنا الخدمة الجديدة على توزيع مواردنا البشرية بكفاءة والحصول على آراء وملاحظات عملائنا بشكل فوري بهدف الاستمرار بتقديم خدمة مصرفية تتسم بالسرعة والدقة، وتوفير تقنيات ذكية في فروعنا لضمان وتعزيز راحة العملاء وتجربتهم معنا».

وأوضحت معرفي أن التحول الرقمي في البنك الأهلي الكويتي يشمل رقمنة رحلة العميل بالكامل، بما في ذلك زيارته الفعلية للفروع وتقديم أفضل الحلول والخدمات



بخصومات تصل إلى 30%

طيران الجزيرة تمنح المسافرين فرصة اكتشاف المزيد من الوجهات مع عروض الصيف



للسفر إلى أوروبا ودول القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وغيرها بأسعار حصرية لفترة محدودة

فمن خلال حملتنا «لا تكتفِ برؤية العالم... عش تفاصيله»، نشجع المسافرين على خلق تجارب وذاكرات تبقى معهم حتى بعد عودتهم إلى أرض الوطن. فبتوفير أكثر من مليوني مقعد هذا الصيف والخصومات التي تصل إلى 30% على وجهات مختارة، لم يكن هناك وقت أفضل لاكتشاف وجهة جديدة أو لقاء الأحبة أو الاستمتاع بإجازة يستحقها الجميع.» وتواصل طيران الجزيرة توسيع شبكتها لتوفر للمسافرين المزيد من خيارات السفر المباشر من الكويت إلى أوروبا والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، مع الحفاظ على التزامها بتقديم سفر مريح وبأسعار مناسبة. ويمكن للمسافرين الحجز عبر الموقع الإلكتروني لطيران الجزيرة jazeeraairways.com أو من خلال التطبيق أو عبر الاتصال على الرقم 177 واستخدام الرمز الترويجي J9SUMMER قبل انتهاء العرض في 13 يونيو 2026.

القوقاز وآسيا الوسطى
باكو
تبليسي
باتومي
يريفان
سوتشي
الشرق الأوسط
بيروت
صلالة
العين
دبي
الدوحة
المنامة
الطائف
أبها
حائل

مصر

الغردقة
شرم الشيخ
وقال بول كارول، رئيس القطاع التجاري في طيران الجزيرة: «يستحق هذا الصيف أكثر من مجرد قائمة بالوجهات التي تمت زيارتها.

شواطئ أنطاليا وصلالة أو خوض تجربة المدن النابضة بالحياة مثل لندن وميلانو بيرغامو وإسطنبول، توفر طيران الجزيرة للمسافرين المزيد من الفرص للاستمتاع بعطلاتهم الصيفية بأفضل قيمة.

ويمكن للمسافرين الاستفادة من الأسعار المخفضة إلى مجموعة واسعة من الوجهات، تشمل:

أوروبا

لندن لوتون
ميلانو بيرغامو
براغ
بودابست
كراكوف
سراييفو
لارنكا
تيفات

تركيا

إسطنبول
صبيحة كوكجن
طرابزون
أنطاليا

أطلقت طيران الجزيرة، وهي شركة الطيران منخفضة التكلفة الرائدة في الكويت، عروضها الخاصة لموسم الصيف لتمنح المسافرين إمكانية الاستفادة من خصومات تصل إلى 30% على أسعار تذاكر الذهاب والعودة أو بالاتجاه الواحد إلى مجموعة واسعة من الوجهات ضمن شبكتها المتنامية. ويستمر العرض من 7 يونيو حتى 13 يونيو 2026 باستخدام الرمز الترويجي J9SUMMER، على أن يكون السفر خلال الفترة الممتدة من 15 يونيو حتى 30 سبتمبر 2026. ويأتي هذا العرض امتداداً لحملة طيران الجزيرة الصيفية «لا تكتفِ برؤية العالم... عش تفاصيله»، والتي تشجع المسافرين على تجاوز فكرة زيارة الوجهات فقط، والانغماس في التجارب والثقافات واللحظات التي تجعل من كل رحلة تجربة لا تُنسى. وسواء كان الهدف استكشاف العاصمة براغ التاريخية أو الاستمتاع ببحيرات وجبال تبليسي أو اكتشاف

الأكثر ارتفاعاً

السهم	آخر اقبال	نسبة التغيير	الكمية	القيمة	الصفقات
الخصوصيه	224	%22.40	13,983,333	2,889,779	866
الإنماء	127	%15.45	41,109,599	5,018,877	1,789
وطنية	121	%12.04	217,428,828	25,463,805	4,712
منازل	53	%9.56	31,050,227	1,580,222	1,264
الأولى	140	%9.38	81,447,649	11,217,535	2,136

الأكثر انخفاضاً

السهم	آخر اقبال	نسبة التغيير	الكمية	القيمة	الصفقات
وطنيه	227	-17.15%	10,791,367	2,418,689	1,055
خليج ت	770	-11.49%	31,675	24,796	21
المعدتات	186	-9.71%	11,826,531	2,232,576	1,818
الجزيرة	1,631	-8.63%	1,418,134	2,463,920	692
الصفاة	221	-5.56%	31,877,857	7,104,367	2,325

الأكثر تداولاً من حيث الكمية

السهم	آخر اقبال	نسبة التغيير	الكمية	القيمة	الصفقات
وطنية	121	12.04%	217,428,828	25,463,805	4,712
جي اف اتش	186	-0.53%	85,955,379	15,968,075	3,460
الأولى	140	9.38%	81,447,649	11,217,535	2,136
الإمتياز	71.4	6.41%	66,230,506	4,653,707	2,628
تنظيف	292	7.75%	56,198,566	15,778,566	3,224

الأكثر تداولاً من حيث القيمة

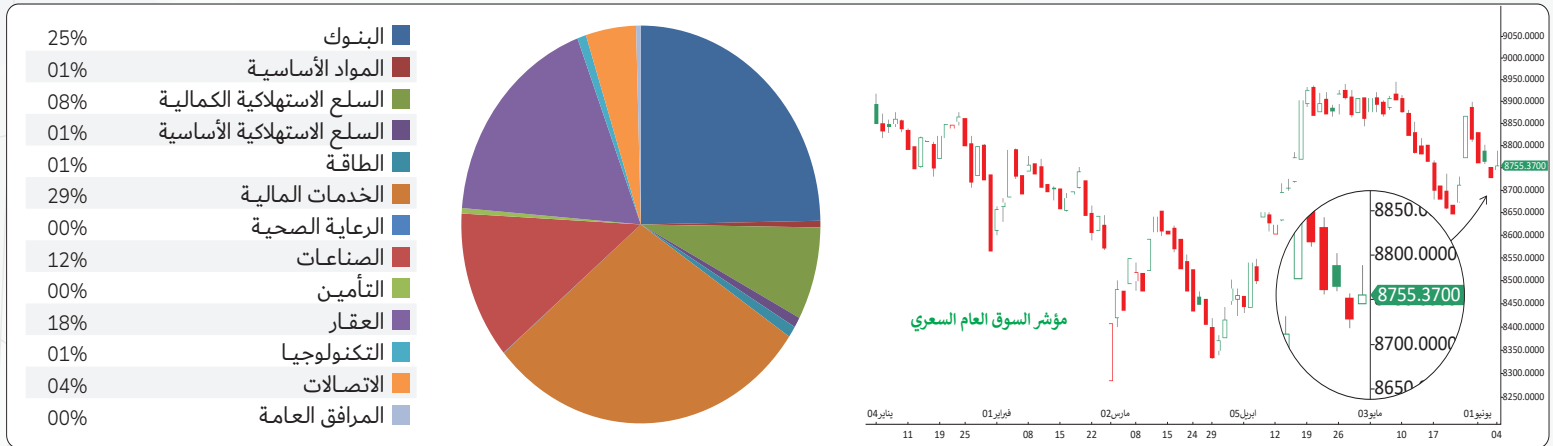
السهم	آخر اقبال	نسبة التغيير	الكمية	القيمة	الصفقات
بيتك	776	-0.51%	53,521,562	41,570,023	9,632
الوطني	830	-2.47%	37,611,342	31,499,071	5,245
وطنية	121	12.04%	217,428,828	25,463,805	4,712
جي اف اتش	186	-0.53%	85,955,379	15,968,075	3,460
تنظيف	292	7.75%	56,198,566	15,778,566	3,224

السوق	القيمة السوقية	آخر اقبال	العائد الاسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
السوق الأول	44,293	9,224.00	-0.9%	-0.9%	-2.9%	559,548,762	231,179,561	51,321	19.6	1.8	82.7%
السوق الرئيسي	9,237	8,688.29	0.3%	0.3%	4.6%	978,931,047	147,791,843	52,385	15.7	1.2	17.3%
السوق العام	53,529	8,755.37	-0.7%	-0.7%	-1.7%	1,538,479,809	378,971,405	103,706	16.1	1.4	100%

القطاع	القيمة السوقية	آخر اقبال	العائد الاسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
البنوك	31,853	2,094.31	-1.2%	-1.2%	-3.5%	155,812,635	93,601,854	21,793	23.0	1.4	59.51%
مواد أساسية	486	860.68	0.6%	0.6%	3.2%	3,111,836	2,039,107	671	13.4	1.6	0.91%
الخدمات الاستهلاكية	1,677	2,283.71	-2.0%	-2.0%	-4.2%	56,044,806	28,596,271	6,582	16.6	1.4	3.13%
السلع الاستهلاكية	369	1,215.59	-5.0%	-5.0%	-10.6%	3,492,819	3,166,639	448	18.9	1.9	0.69%
الطاقة	513	1,825.54	-1.5%	-1.5%	0.96%	16,975,395	3,457,700	1,771	12.2	2.0	0.96%
الخدمات المالية	5,974	1,796.07	0.2%	0.2%	-6.5%	659,437,691	110,993,661	30,706	18.0	1.3	11.16%
الرعاية الصحية	266	553.83	-1.8%	-1.8%	-6.3%	206,999	121,472,710	63	24.4	1.9	0.50%
صناعية	2,527	746.39	-1.3%	-1.3%	-1.5%	162,332,020	45,581,685	14,239	18.7	1.4	4.72%
التأمين	780	1,853.08	-5.0%	-5.0%	-4.9%	11,497,510	1,672,828	1,275	11.1	1.0	1.46%
العقار	4,444	2,061.75	1.7%	1.7%	1.6%	425,056,239	67,961,510	17,971	18.5	1.2	8.30%
التكنولوجيا	50	3,608.40	7.1%	7.1%	278.6%	6,300,761	3,012,610	1,600	NM	4.5	0.09%
الاتصالات	4,436	1,448.89	1.0%	1.0%	18.2%	26,800,266	17,144,504	5,137	12.1	2.6	8.29%
متنوع	156	373.68	2.2%	2.2%	-4.7%	11,410,832	1,621,565	1,450	9.7	1.1	0.29%

ملخص السوق

- انخفضت كمية وقيمة تداول السوق الأول بنسبة 33% و36%. فيما انخفضت كمية وقيمة تداول السوق الرئيسي بنسبة 6% و12% على التوالي.
- يتحرك مؤشر السوق الأول في اتجاه هابط، بينما يواصل مؤشر السوق الرئيسي حركته الأفقية.
- في التحليل الفني، أغلق مؤشر السوق العام عند 8755 نقطة، فيما تقع مستويات الدعم عند 8740 و8711 و8694 نقطة، والمقاومة عند 8768 نقطة. وأغلق مؤشر السوق الأول عند 9224 نقطة، مع مستويات دعم عند 9216 و9172 و9132 نقطة، ومقاومة عند 9258 نقطة. كما أغلق مؤشر السوق الرئيسي عند 8688 نقطة، مع مستويات دعم عند 8658 و8613 و8583 نقطة، ومقاومة عند 8704 نقطة.

عطورات
مقاميس
maqames -perfume

55205700





إعداد الخبير السياحي -
كمال كبشة



سياحة
وسفر

صيف 2026.. التذكرة تحولت إلى «حلم سفر» العائلات الخليجية تعيد حساباتها.. وأسعار السفر تشتعل مبكرًا قبل ذروة الموسم



تغيير الوجهة... أو حتى إلغاء الرحلة بالكامل. الأزمة لم تعد في "الرغبة بالسفر"... بل في "القدرة على السفر". ومع استمرار الطلب المرتفع على الرحلات الصيفية، تتجه شركات الطيران إلى تشغيل رحلات إضافية وزيادة السعة التشغيلية على الخطوط الأكثر ازدحامًا استعدادًا لموسم الصيف. لكن رغم كل التبريرات الاقتصادية... يبقى السؤال الذي يتكرر داخل كل بيت خليجي: هل أصبح السفر رفاهية موسمية للأثرياء فقط؟

ودبي. اللافت أن الأزمة هذا العام لا ترتبط فقط بزيادة الطلب المعتادة في الصيف... بل بمجموعة عوامل متداخلة: ارتفاع أسعار الوقود، وزيادة تكاليف التشغيل عالميًا، وضغط الحجوزات المبكرة، إلى جانب التوترات الإقليمية التي أثرت على بعض المسارات الجوية ورفعت تكلفة التشغيل على شركات الطيران. وفي الكويت تحديدًا... يعيش المسافر حالة صدمة حقيقية. فالكثير من العائلات بدأت بتقليص مدة السفر... أو

لم يعد السؤال هذا الصيف: "إلى أين نسافر؟" بل أصبح السؤال الأصعب: "هل نستطيع أصلاً تحمّل سعر التذكرة؟" صيف 2026 دخل مبكرًا إلى سوق الطيران الخليجي... لكن بأسعار مشتتة أربكت العائلات، وأعدت رسم خريطة السفر بالكامل. الرحلات القصيرة التي كانت تُعتبر "هروب نهاية أسبوع" أصبحت تقترب من ميزانيات السفر الطويل، بينما قفزت أسعار بعض الوجهات الموسمية بصورة غير مسبوقة، خصوصًا إسطنبول، لندن، صلالة، القاهرة،

الفنادق

تشهد الفنادق في الوجهات السياحية الرئيسية ارتفاعًا متوازيًا مع أسعار الطيران، خصوصًا في إسطنبول، لندن، صلالة، ودبي، مع ارتفاع نسب الإشغال المبكر قبل ذروة يوليو وأغسطس. كما بدأت العديد من الفنادق والمنتجعات في رفع أسعار الإقامة تدريجيًا مع زيادة الحجوزات العائلية والسياحية القادمة من دول الخليج.

شركات الطيران

أسعار النفط عالميًا، إلى جانب التوترات السياسية وإطالة بعض المسارات الجوية، ساهم في زيادة استهلاك الوقود ورفع التكلفة النهائية على المسافرين. كما أن بعض شركات الطيران باتت تضيف رسومًا تشغيلية إضافية بصورة غير مباشرة ضمن أسعار التذاكر، خصوصًا على الوجهات السياحية الأكثر طلبًا خلال موسم الصيف. وفي المقابل... يجد المسافر نفسه أمام معادلة صعبة: رغبة كبيرة في السفر... وأسعار تذاكر ترتفع أسرع من خطط الإجازة نفسها.

يشكل ارتفاع أسعار الوقود اليوم أحد أكبر التحديات التي تواجه قطاع الطيران العالمي، بعدما قفزت تكاليف التشغيل بصورة واضحة خلال الأشهر الأخيرة، وهو ما انعكس مباشرة على أسعار التذاكر الصيفية في مختلف الأسواق الخليجية والعالمية.. وتؤكد شركات الطيران أن الوقود يمثل النسبة الأكبر من مصروفات التشغيل، خصوصًا مع زيادة الرحلات الموسمية وارتفاع الطلب على السفر خلال صيف 2026، الأمر الذي دفع العديد من الشركات إلى إعادة تسعير رحلاتها لتغطية الزيادة المستمرة في التكاليف.. ويرى خبراء الطيران أن استمرار ارتفاع



هل تعلم

تشير دراسات اقتصادية متخصصة إلى أن مواسم الإجازات والعطل الطويلة تُعد من أكبر العوامل المؤثرة في ارتفاع أسعار تذاكر الطيران عالميًا، خصوصًا مع زيادة الطلب الموسمي وتقلص المقاعد المتاحة تدريجيًا



عين على
السياحة

* الرحلات القصيرة
* الباقات الشاملة
* العروض العائلية
بينما أصبحت العروض التقليدية أقل تأثيرًا أمام موجة الأسعار الحالية.

قطاع السفر الخليجي يعيش اليوم مرحلة "إعادة فرز" حقيقية... المسافر بات يبحث عن:
* الحجز المبكر جدًا
* الوجهات البديلة الأقل تكلفة

«أوبك+» بقيادة السعودية تقرر زيادة إنتاج النفط 188 ألف برميل يومياً يوليو القادم

عقدت الدول السبع الأعضاء في مجموعة «أوبك بلس»، التي تضم المملكة العربية السعودية، وروسيا، والعراق، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وعمان، التي سبق أن أعلنت عن تعديلات طوعية إضافية في شهري أبريل ونوفمبر من عام 2023م، اجتماعاً، عبر الاتصال المرئي، اليوم الأحد؛ لمراجعة مستجدات السوق البترولية وأفاقها المستقبلية.

وقررت الدول السبع المشاركة تنفيذ تعديل في مستويات الإنتاج؛ قدره 188 ألف برميل يومياً من إجمالي كميات التعديلات الإضافية الطوعية التي أعلن عنها في أبريل 2023م، ومن المقرر تطبيق هذا التعديل في شهر يوليو 2026م، وذلك في إطار التزامها بدعم استقرار السوق البترولية. وتقرر زيادة إنتاج السعودية بواقع 62 ألف برميل يومياً ليصل إجمالي الإنتاج المطلوب منها 10.353 مليون برميل يومياً.

ومن المقرر زيادة إنتاج روسيا بواقع 62 ألف برميل يومياً، وزيادة إنتاج العراق 26 ألف برميل يومياً، والكويت بواقع 16 ألف برميل يومياً، بالإضافة إلى زيادة إنتاج كازاخستان بواقع 10 آلاف برميل يومياً، وإنتاج سلطنة عُمان بواقع 5 آلاف برميل يومياً.

وأفادت الدول، بحسب بيان صادر عن منظمة «أوبك» ووزارة الطاقة السعودية، بأن كميات التعديلات الإضافية الطوعية



جدول مستوى الإنتاج المطلوب لشهر يوليو 2026 (ألف برميل يومياً)

الدولة	الزيادة في الإنتاج (ألف برميل يومياً)	الإنتاج المطلوب (ألف برميل يومياً)
الجزائر	6	995
العراق	26	4,378
الكويت	16	2,644
المملكة العربية السعودية	62	10,353
كازاخستان	10	1,608
سلطنة عمان	5	831
روسيا	62	9,824
الإجمالي	188	

التي أُعلن عنها في أبريل / نيسان 2023م قد تتم إعادتها بشكل جزئي أو كامل، تدريجياً، حسب متغيرات السوق.

وستواصل الدول المشاركة متابعة وتقييم ظروف السوق بشكل دقيق، وفي إطار جهودها المستمرة لدعم استقرار السوق، أكدت الدول السبع مجدداً على أهمية تبني نهج حذر والاحتفاظ بمرونة كاملة، تتيح زيادة، أو إيقاف، أو عكس الإعادة

التدرجية لتعديلات الإنتاج الطوعية، بما في ذلك عكس التعديلات الطوعية السابقة التي أُعلن عنها في نوفمبر 2023م.

ونوهت الدول السبع الأعضاء في مجموعة أوبك بلس إلى أن هذا الإجراء سيوفر فرصة للدول المشاركة لتسريع عملية التعويض، مجددة التزامها بإعلان التعاون، بما في ذلك التعديلات الطوعية الإضافية التي سيتم مراقبة الالتزام بها من

قبل لجنة الرقابة الوزارية المشتركة. وأكدت الدول عزمها على تعويض كامل كميات الإنتاج الزائدة منذ يناير 2024م، وستُمدد فترة التعويض حتى نهاية شهر ديسمبر 2026م.

وستعقد الدول السبع اجتماعات شهرية لمتابعة تطورات السوق، ومستوى الالتزام، وتنفيذ خطط التعويض، على أن يُعقد الاجتماع القادم في 5 يوليو 2026م.

السيولة النقدية في السعودية تزيد 190 مليار ريال خلال 4 أشهر



ارتفعت السيولة النقدية في الاقتصاد السعودي بواقع 189.59 مليار ريال خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026م، كما ارتفعت بنهاية أبريل الماضي بنحو 10% على أساس سنوي.

وزادت السيولة النقدية في الاقتصاد (عرض النقود 3) بنسبة 5.98% في أول 4 أشهر من العام الحالي، لتصل إلى 3.357 تريليون ريال، مقارنة مع قيمتها بنهاية العام 2025م عند 3.168 تريليون ريال، بحسب بيانات البنك المركزي السعودي «ساما».

وكانت السيولة النقدية قد سجلت ارتفاعاً بنسبة 8.43% بنهاية عام 2025م على أساس سنوي؛ لتزيد في العام الماضي بواقع 246.3 مليار ريال مقارنة مع قيمتها في نهاية العام السابق والبالغة 2.921 تريليون ريال في نهاية ديسمبر / كانون الأول من عام 2024م.

وارتفعت السيولة النقدية بالمملكة بنهاية شهر أبريل 2026م بنسبة 10% على أساس سنوي، وبفارق بلغ 305.38 مليار ريال عن قيمتها بنهاية الشهر ذاته من العام الماضي والبالغة 3.052 تريليون ريال.

وعلى أساس شهري، زاد حجم السيولة النقدية خلال أبريل بواقع 49.99 مليار ريال مقارنة بحجمها في نهاية مارس / آذار الماضي والبالغة 3.307 تريليون ريال، لترتفع بنحو 1.5%.

يشار إلى أن السيولة النقدية عبارة عن عرض النقود 3، ويتكون من إجمالي الودائع بالمملكة (الودائع تحت الطلب، والودائع الزمنية والادخارية، والأخرى شبه النقدية) إلى جانب النقد المتداول خارج المصارف.

ويتكون عرض النقود 3 من عرض النقود 1 ويشمل النقد المتداول خارج المصارف إلى جانب الودائع تحت الطلب، فيما يتكون عرض النقود 2 من عرض النقود 1 بجانب الودائع الزمنية والادخارية، وأخيراً عرض النقود 3 يشمل

نيسان 2026م إلى مستوى 3.040 تريليون ريال، مقابل 2.765 تريليون ريال في الشهر ذاته من العام الماضي؛ ليُسجل زيادة قيمتها 275.14 مليار ريال.

وجاءت الزيادة في عرض النقود 2؛ نتيجة ارتفاع قيمة الودائع الزمنية والادخارية إلى 1.319 تريليون ريال، مقابل 1.062 تريليون ريال في نهاية أبريل / نيسان 2025م؛ لترتفع بواقع 256.52 مليار ريال وبزيادة نسبتها 24.15% على أساس سنوي.

كما ارتفعت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 10.55% وبما يعادل 30.24 مليار ريال بنهاية شهر أبريل / نيسان 2026م لتصل إلى 316.99 مليار ريال، مقابل 286.75 مليار ريال في الشهر ذاته من العام الماضي.

وتتكون الودائع الأخرى شبه النقدية من ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية، والودائع مقابل اعتمادات مستندية والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.

عرض النقود 2 والودائع الأخرى شبه النقدية.

وزادت قيمة عرض النقود 1 (النقد المتداول خارج المصارف+ الودائع تحت الطلب) بواقع 18.62 مليار ريال، وبنمو نسبته 1.1% بنهاية أبريل / نيسان 2026م على أساس سنوي؛ لتبلغ بنهايته 1.721 تريليون ريال، مقابل 1.702 تريليون ريال في نهاية الشهر ذاته من عام 2025م. وجاءت الزيادة في عرض النقود 1؛ نتيجة ارتفاع قيمة النقد المتداول خارج المصارف إلى 254.42 مليار ريال، مقابل 243.74 مليار ريال في نهاية شهر أبريل / نيسان من العام الماضي؛ ليزيد بنحو 4.38% وبما يعادل 10.68 مليار ريال.

كما ارتفعت قيمة الودائع تحت الطلب إلى 1.467 تريليون ريال، مقابل 1.459 تريليون ريال في نهاية أبريل / نيسان 2025م؛ لترتفع بنحو 0.5% وبما يعادل 7.94 مليار ريال. وبالمثل، ارتفع عرض النقود 2 (عرض النقود 1+ الودائع الزمنية والادخارية) بنسبة 9.95% بنهاية شهر أبريل /

ضغوط قوية على عملات الأسواق الناشئة بعد بيانات وظائف أميركية تفوق التوقعات



رواجاً هذا العام. كما تعرضت الأسهم لضغوط، مع تسجيل المؤشر الرئيسي أطول سلسلة خسائر أسبوعية منذ عقود. ضغطت التوترات الجيوسياسية أيضاً على شهية المخاطرة، في ظل تعثر جهود إنهاء الحرب في الشرق الأوسط. واستمر الخلاف بين الولايات المتحدة وإيران بشأن اتفاق محتمل، مع اقتراب النزاع من يومه المئة، وسط تأكيد طهران سيادتها مع عُمان على مضيق هرمز. زاد التصعيد بعد اشتباكات بين حزب الله وإسرائيل جنوب لبنان، حيث ربطت إيران أي اتفاق مع واشنطن بوقف إطلاق النار هناك، مطالبة في الوقت ذاته بالإفراج عن نحو 24 مليار دولار من أصولها المجمدة، ما أبقى حالة عدم اليقين مهيمنة على الأسواق.

التكنولوجيا الآسيوية العاملة في الذكاء الاصطناعي التراجعات، عقب توقعات ضعيفة لمبيعات رقائق الذكاء الاصطناعي من شركة "برودكوم"، ما أثار قلق المستثمرين بشأن تضخم التقييمات. بينما أعاد هذا التطور تذكير الأسواق بحساسية التوقعات المرتفعة في قطاع الذكاء الاصطناعي، إذ إن أي إخفاق محدود قد يؤدي إلى تصحيح حاد في الأسعار. سجلت الأصول في البرازيل خسائر واضحة، حيث هبطت العملة إلى أدنى مستوياتها في نحو شهرين، بالتزامن مع ارتفاع عوائد السندات الأميركية وقوة الدولار، ما دفع المستثمرين إلى تقليص مراكزهم في واحدة من أكثر الرهانات

يرى اقتصاديون أن هذه الأرقام تعيد فرضية «الاستثنائية الأميركية» إلى الواجهة، مع ارتفاع العوائد الأميركية وصعود الدولار، وهو ما انعكس سلباً على أداء الأسواق الناشئة. خالفت الروبية الهندية الاتجاه العام، إذ سجلت أفضل أداء بين نظيراتها مرتفعة بنحو 0.9%، بدعم من حزمة تدخل واسعة أعلنتها البنك المركزي والحكومة لوقف تراجع العملة بعد بلوغها مستويات قياسية منخفضة، مستعيدة أدوات مشابهة لمرحلة اضطرابات 2013 لجذب تدفقات أجنبية. وامتد الضغط إلى أسواق الأسهم، حيث انخفض مؤشر أسهم الأسواق الناشئة بنسبة 2.4%، ليوصل خسائره لليوم الثالث على التوالي. وقادت شركات

تراجعت عملات الأسواق الناشئة بشكل ملحوظ بعد صدور بيانات وظائف أميركية قوية، عززت الثقة في متانة سوق العمل وأضعفت مبررات خفض أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي. وهبط مؤشر "MSCI" لعملات الأسواق الناشئة بنحو 0.6% في ذروة التراجع، مسجلاً رابع جلسة خسارة متتالية. يأتي ذلك، بعدما أظهرت البيانات إضافة 172 ألف وظيفة جديدة في الولايات المتحدة خلال الشهر الماضي، متجاوزة جميع التوقعات، في حين استقر معدل البطالة عند 4.3%، ما دفع الأسواق إلى زيادة رهاناتها على احتمال رفع الفائدة هذا العام لكبح التضخم، بحسب ما ذكرته «بلومبرغ»، واطلعت عليه «العربية Business».

عملة «بيتكوين» تستعيد مستوى 60 ألف دولار

استعادت عملة بيتكوين مستوى 60 ألف بعد أن تراجعت دونه للمرة الأولى منذ أكتوبر 2024 خلال تداولات الجمعة، حيث هبطت بنحو 7% لتصل إلى حوالي 59 ألف دولار، مواصلة خسائرها منذ تسجيلها قمة تجاوزت 126 ألف دولار في أكتوبر الماضي. وجاءت موجة الهبوط نتيجة مجموعة من العوامل، أبرزها خروج استثمارات من الصناديق المتداولة المرتبطة ببيتكوين، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وتزايد الشكوك بشأن استدامة الطلب المؤسسي على العملة. كما زادت المخاوف بعد إعلان شركة "Strategy" التي اشتهرت باستراتيجيتها القائمة على الاحتفاظ ببيتكوين، عن عملية بيع نادرة لجزء من حيازاتها، ما أثار تساؤلات حول مستقبل نموذج الشركات التي تعتمد على الاحتفاظ بالعملة الرقمية كأصل رئيسي في ميزانياتها.



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059

Sales@sunlightenme.com

Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان:
السعودية ستظل
مصدراً طلباً للطاقة
تحت كل الظروف



الأمير عبدالعزيز بن سلمان

أكد وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن المملكة العربية السعودية ستظل مصدراً «صلباً» للطاقة تحت كل الظروف، مضيفاً أن الظروف الجيوسياسية الحالية أثبتت ذلك. وخلال جلسة نقاشية بمنتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي الدولي في روسيا، قال الوزير: «لم تكن نأمل أن نمر بهذه الظروف لكنها في الواقع أعطتنا الفرصة لإظهار صلابتنا وقدرتنا وجدارتنا لا على جانب الطاقة فحسب وإنما أيضاً فيما يخص البنية التحتية». وأضاف: «أعتقد بقوة أن لدينا الثقة أن نثبت أننا سنظل مصدراً صلباً للطاقة تحت أي ظرف». كانت ناقلات النفط هي الأكثر تضرراً من توقف حركة الملاحة في مضيق هرمز، الذي يمر عبره خمس إمدادات النفط العالمية، ما دفع عدداً من الدول المنتجة في المنطقة لتقليص إنتاجها. لكن السعودية عززت اعتمادها على مسارات بديلة للمضيق، عبر توجيه صادراتها النفطية من الشرق إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر عبر خط أنابيب «شرق-غرب»، ما مكّنها من الحفاظ على تدفق الإمدادات رغم اضطراب الملاحة. وشدد الوزير على أن العالم لا يزال بحاجة إلى «كل جزيء وكل إلكترون» من الطاقة، مؤكداً على أن أمن الطاقة يمثل الأساس للحفاظ على القدرة على تحمل التكاليف واستدامة القطاع.

اشترك مجاناً ليصلك العدد



50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf

محمد جاسم المرزوق

بصمتي في كل ميدان



محمد المرزوق يتسلم درع الرئاسة الفخرية لاتحاد التنس